جناية قبيلة "حدثنا"

المحتويات

الحمد لله
الذي لا نعبد أحدًا سواه

أبادر فأقول ليس في هذا العنوان ما يمس السُنة، إن السُنة كما هو معروف هي العمل والمنهج والدأب، وهي الطريقة والسيرة فلها طبيعة عملية، وبهذا تختلف عن الأحاديث التي لها طبيعة قولية أو شفهية، على أن موضوعنا لا يمس الحديث أيضًا، وإنما هو ينصب على فئة نصبت نفسها لتجميع الأحاديث ونسبتها إلى الرسول ﷺ، وفيها من الخصائص ما يجعلها هيئة مستقلة لها طابعها المميز، وتعد من أقوى الهيئات تأثيرًا على الفكر الإسلامي، وترى في نفسها أنها من الفرق الناجية من الثلاثة وسبعين فرقة التي انشق إليها المسلمون، لأنها تحمل اسم الرسول، وتدعي رواية حديثه، وأدت عوامل عديدة لأن تكون أقوى مجموعة في المجتمع الإسلامي، وأثرت عليه أكثر مما أثرت مجموعة أخرى، ولكن الضرورات التي تحكمت فيها كانت سيئة للغاية، وانعكست عليها وعلى الفكر الإسلامي.

الشاهد، أن الكلام على الحديث غير الكلام عن السُنة وأنه عن المحدثين غيره عن الحديث نفسه، وهذه الرسالة هي عن قبيلة "حدثنا"، فمن التجاوز وخلط الأوراق ومخالفة الحقيقة، أن تُعد أي إشارة فيها مساسًا بالسُنة، وأنا أستبعد أن يكون هناك مسلم "ينكر" السُنة، لأن السُنة هي التي علمته كيف يصلي ؟ وكيف يحج ؟ وكيف يصوم ؟.. الخ، فإن القرآن الكريم لم يتحدث عن تفاصيلها، وترك ذلك للرسول ﷺ لكي يبينها بعمله للناس، وقد قام الرسول ﷺ بذلك عندما قال للمسلمين : "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وصلى وصلت وراءه الأجيال الأولى من الصحابة، وعن هذه الأجيال نقل التابعون الصلاة، وعن هؤلاء التابعين نقل من جاء بعدهم حتى وصل إلينا، وتكرر هذا في الحج "خذوا عني مناسككم"، وفي الزكاة عندما حدد نسبتها، وقد قدر لي أن أعرف عددًا من الذين ينبذونهم بنكران السُنة فلم أجد أحدًا منهم يساوره شك في السُنة العملية، فهم جميعًا يؤمنون بها ويمتثلون لها في صلاتهم، ولكن ما ينكرونه هو هذه الأحاديث التي تترى وتطلق آراء وتبدي أحكامًا كلها مخالفة للحقيقة، ولما أثمره العلم وأثبته العمل.

وقد كتب أحد المؤلفين الذين تخصصوا في هذا الموضوع كتابًا باسم "شبهات منكري السُنة"[1]، وأثبت على الغلاف قائمة بأسماء هؤلاء (طه حسين، أحمد أمين، زاهد الكوثري، حسين هيكل، فريد وجدي، زكي مبارك، جورج زيدان، قاسم أمين، محمود أبو رية، أحمد أبو شادي، توفيق الحكيم، سعيد العشماوي، حسين أمين، رشاد خليفة، صبحي منصور، مصطفى المهدوي، مصطفى محمود، معمر القذافي، حسن الترابي، إسماعيل منصور، محمد مشتهري).

---

1) الأستاذ أبو إسلام أحمد عبد الله : شبهات وشطحات منكري السُنة، بيت الحكمة، القاهرة.

فانظر إلى هذا الخلط العجيب ما بين وكيـل المشـيخة الإسـلامية في تركيـا وبين مهندس كمبيوتر في الولايات المتحدة، ومـا بين محقـق مثـل أحمـد أمين وفنـان مثـل توفيق الحكيم.. الخ، وأستطيع أن أقطع أن ثلاثة أو أربعة من هؤلاء هم الـذين لا يـرون أن للحديث حجية في إصدار الأحكام، وأن هذا هو مـا يقـوم بـه القـرآن وحـده دون أن ينكروا السُـنة العملية.

إن تهمة (إنكار السُـنة) أصبحت مثل (عداء السامية) سلاحًا يشهره أصـحابه على الذين يخالفونهم دون تمييز، ونوعًا من الإرهاب الفكري له حصانته.

إننـا في هـذه الرسـالة سـنتابع ظهـور "قبيلـة حـدثنا" من الأيـام الأولى للرسـول والخلفاء الراشدين، عندما لم يكن لهم وجود ملحوظ، ثم التطور الخـارق الـذي حـدث للمجتمع الإسلامي نتيجة تركه لمجتمع المدينـة المحـدود، وبـدأ المرحلـة الإمبراطوريـة وانعكاساتها الـتي انتهت بـأن وضـع الأحـاديث أصـبح ضـرورة لا منـاص عنهـا، وبالتـالي ظهرت "قبيلة حدثنا"، وتتحدث الرسالة عن العوامل الـتي تضـافرت لتجعـل من وضـع الحديث ضرورة، وكيف أن مناخ الاستحلال دفع العملية قدمًا وبلا تردد بحيث أصبح هذا الوضع طوفاناً غطى تربة العالم الإسلامي بطبقة من المرويات التي اندثر معظمها مـع تـوالي فعـل عوامـل التعريـة والتطـور، ولكن بعـد أن خلفت آثـارًا وبيلـة على الفكـر الإسلامي طال العقيـدة وشمل القرآن وأسـاء إلى الرسـول ﷺ، ثم فـرض على الفـرد المسلم شخصية نمطية غيبية غبية، كما خرب المجتمع.

وأردنـا بهـذا أن نطهـر العقيـدة والقـرآن والرسـول ﷺ ممـا افـتروه، وأن نخلص المجتمع الإسلامي من أشـد القيـود وثاقـة وأعمقهـا أثـرًا عليـه، فـردًا ومجتمعًـا، حـتى ينفسح الطريق أمام التقدم.

نوجه نظـر القـارئ إلى أننـا في مـادة هـذه الرسـالة رجعنـا إلى كتابنـا "الأصـلان العظيمان.. الكتاب والسُـنة" (1982)، وكتابنا "السُـنة ودورها في الفقه الجديد"، وهـو الجزء الثاني من كتـاب "نحـو فقـه جديـد"، كمـا رجعنـا إلى كتـاب "مشـكلة الحـديث" للأستاذ يحيى محمد (دار الانتشار العربي، بيروت، 2007) الذي أفادنـا بـأمر جديـد هـو الاستعانة بالمكتبات الإليكترونية التي أغنت الباحث عن اقتناء المراجـع والعـودة إليهـا، وعلى رأسها شبكة المشكاة الإليكترونية ومكتبة سحاب السـلفية الإليكترونيـة ومكتبـة يعسوب الدين الإليكترونية، وقد اقتبسنا منه معظم ما جاء في الفصل الأول.

القاهرة في **شـوال 1429 هـ**
أكتوبر 2008 م

مرحلة المدينة
تحريم التدوين والإقلال من الرواية

في عهد الرسول وحتى نهاية الخلافة الراشدة كان الموقف من رواية الأحاديث يخضع لمبدأين بينهما الرسول ﷺ وتابعه عليهما الخلفاء الراشدون :

<u>المبدأ الأول</u> : تحريم كتابة الحديث.

<u>المبدأ الثاني</u> : إباحة تناقله شــفاهًا مع الإقلال من الروايـــة والتحرز فيها.

لقد ادعى المحدثون أن كتابة السُـنة بدأت في عهد النبي وبإذن منه أيضًا، مستدلين بكتابة عبد الله بن عمرو بن العاص، وأن قريش حذرته من أن يكتب كل ما يقوله الرسول ﷺ في الرضا والغضب، وأنه سأل الرسول ﷺ، فقال : "اكتب.. فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق"، وهذه الصيغة توحي كأنما كان عبد الله بن عمرو مترصدًا للرسول ﷺ يصاحبه ليل نهار، ويكتب كل ما يقوله في "الرضا والغضب"، كأن ليس له من عمـل إلا هذا، والحقيقة أن الصحيفة التي كتبت فيها عمرو وأطلق عليها "الصادقة"، لم تكن سوى أحاديث معدودة، ووجد من يقول : ما يسرني أنها لي بفلسين.

كما يستدلون بأن الرسول ألقى خطبة فأعجبت أحد المستمعين من اليمن، فسأل أن تكتب له، فقال الرسول "اكتبوا لأبي شاه".

إن هذه الأحاديث إذا صحت ــ وفي النفس شيء عن رواية عبد الله بن عمرو ــ فإنها لا تعدو إلا استثناء من المبدأ العام ولشخص واحد، ولذا لا تـُعد حجة في التصريح بكتابة الحديث.

أما الذي يُعد فهو الأحاديث المتعددة عن تحريم الكتابة فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن النبي قال : (لا تكتبوا عني شيئاً، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)، وكذا روي عن زيد بن ثابت أن النبي نهى أن يكتب حديثه.

وروي عن أبي هريرة أنه قال : خرج علينا رسول الله ونحن نكتب الأحاديث، فقال : (ما هذا الذي تكتبون ؟ قلنا : أحاديث نسمعها منك، قال : أكتاب مع كتاب الله ؟ امحضوا كتاب الله وخلصوه، أتدرون ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى)، قلنا : أنحدث عنك يا رسول الله ؟ قال : (حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)، قلنا : فنتحدث عن بني إسرائيل ؟ قال : حدثوا ولا حرج، فإنكم لن تحدثوا عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه).

قال أبو هريرة فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار، وفي رواية أخرى عن أبي هريرة أنه قال : بلغ رسول الله أن ناسًا كتبوا حديثه، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : (ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم، إنما أنا بشر، من كان عنده منها شيئاً فليأت به)، فجمعناها وأحرقت، فقلنا يا رسول الله : نتحدث عنك ؟ قال : (حدثوا ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبـوأ مقعده من النار).

وفكر عمر في كتابة السُـنن واستشار الصحابة، فوافقوه، ولكن شيئاً حاك في صدره جعله يفكر طوال شهر، ثم خرج على الناس وقد خار الله له، فقال : كنت قد ذكرت لكم من كتاب السُنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس بكتاب الله كتبًا.

كما جاء عن عمر أنه بلغه ما ظهر في أيدي الناس من كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال : أيها الناس قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي، فظن القوم أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار، ثم قال : أمنية كأمنية أهل الكتاب، وفي رواية "مثناه كمثناة بني إسرائيل".

وعن عمر أيضًا أنه أراد أن يكتب السُـنة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الأمصار من كان عنده منها شيء فليمحه.

وجاء عن الإمام علي أنه خطب يقول : "أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم".

وروي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه أصاب مع علقمة صحيفة فعرضاها على ابن مسعود ليقرأها فأبى ودعا بطشت فيه ماء فجعل يمحوها بيده ويقول : "نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ" (القصص : 3)، فقلنا : انظر فيها فإن فيها حديثاً عجيبًا، فجعل يمحوها، ويقول : إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره.

كما جاء أن عبد الله بن مسعود خطب في مسجد وقد أخذ صحيفة من رجل فيها قصص وقرآن، فقال : إن أحسن الهدي هدي محمد ، وإن أحسن الحديث كتاب الله، وإن شر الأمور محدثاتها، وإنكم تحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدي الأول، فإنما أهلك أهل الكتابين قبلكم مثل هذه الصحيفة وأشباهها، توارثوها قرناً بعد قرن حتى جعلوا كتاب الله خلف ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فأنشد الله رجلاً علم مكان صحيفة إلا أتاني، فوالله لو علمتها بدير هند لانتقلت إليها.

وفي رواية أخرى أن عبد الله بن مسعود فطن إلى ابنه عبد الرحمن أنه كان يكتب الشيء الذي يسمعه، فدعا بالكتاب وبإجانة من ماء فغسله.

وقيل إنه تعذر قوم بعدم حفظهم للحديث فطلبوا من أبي سعيد الخدري أن يكتب لهم ما حفظه، فكان رده أن قال : لا نكتبكم، ولا نجعلها مصاحف، كان رسول الله ﷺ يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم.

وفي رواية أخرى عن أبي نضرة أنه قال : قلنا لأبي سعيد إنا اكتتبنا حديثاً من حديث رسول الله ﷺ، قال : امحه.

روت السيدة عائشة أن أباها قد جمع الحديث عن رسول الله ﷺ [illegible]

[illegible].

[illegible] بن ثابت وقومًا يكتبون وهو لا يدري فأعلموه، فقال : أتدرون لعل كل شيء حدثتكم به ليس كما حدثتكم.

وعن أبي بردة أنه قال : كتبت عن أبي كتبًا كثيرة فمحاها، وقال : خذ عنا كما أخذنا.

وفي رواية أخرى عن أبي بردة أنه قال : كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها فحدثنا يومًا بأحاديث فقمنا لنكتبها، فقال : أتكتبان ما سمعتما مني ؟ قالا : نعم، قال فجيئاني به، فدعا بماء فغسله، وقال احفظوا كما حفظنا.

وعن أبي هريرة أنه قال : لا نكتم ولا نكتب.

وظلت كراهة التدوين سائدة حتى التابعين فجاء أن القاسم ابن محمد ومنصور بن المعتمر ومغيرة والأعمش وإبراهيم كانوا يكرهون كتابة الحديث، وفي تعبير إبراهيم أنهم كانوا يكرهون الكتاب.

كما جاء عن الضحاك بن مزاحم أنه قال : لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف.

وعنه أيضًا أنه قال : يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه.

وعن عبيدة أنه دعا بكتبه عند موته فمحاها، وقال : أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير مواضعها، وما يذكر عن عبيدة أنه أوصى أن تحرق كتبه أو تمحى.

وعن إبراهيم أنه قال : كنت أكتب عند عبيدة فقال : لا تخلدن عني كتابًا.

وعن محمد بن سيرين أنه قال : قلت لعبيدة أكتب منك ما أسمع ؟ قال : لا، قلت : وجدت كتابًا أأنظر فيه ؟ قال: لا.

وعن ابن سيرين أنه قال : إنما ضلت بنو إسرائيل بكتب ورثوها عن آبائهم.

كما جاء عن ابن سيرين أنه لم ير بأسًا إذا سمع الرجل الحديث أن يكتبه، فإذا حفظه محاه.

وعن أبي قلابة أنه أوصى بدفع كتبه إلى أيوب إن كان حيًا أو حرقها عند موته.

وعن طاوس أنه كان يأمر بإحراق الكتب.

وعن الحسن البصري أنه أمر بحرق كتبه فأحرقت غير صحيفة واحدة.

وعن شعبة الحجاج أنه أوصى ولده سعد بأن يغسل كتبه ويدفنها من بعده، ولما مات قام سعد بتنفيذ الوصية، وقال سعد : كان أبي إذا اجتمعت عنده كتب من الناس أرسلني بها إلى البازجاه، فأدفنها في الطين.

وعن الشعبي أنه قال : ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا ولا حدثني رجل بحديث قط إلا حفظته ولا أحببت أن يعيـــده عليَّ، ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه أحد لكان به عالمًا.

وعن سفيان الثوري أنه قال : بئس مستودع العلم القراطيس.

وجاء عن خلف بن تميم أنه قال : سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت أستفهم جليسي فقلت لزائدة : يا أبا الصلت إني كتبت عن سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوًا من عشرة آلاف، فقال : لا تحدث منها إلا بما حفظ قلبك وسمعت أذنك فألقيتها.

وعن سفيان الثوري أنه قال : قيل لعمرو إن سفيان يكتب، فاضطجع وبكى وقال : أحرج عليّ من يكتب عني، قال سفيان : وما كتبت عنه شيئاً، كنا نحفظ.

وعن سعيد بن عبد العزيز أنه قال : ما كتبت حديثاً قط

وعن يحيى بن سعيد أنه قال : أدركت الناس يهابون الكتب، ولو كنا نكتب من علم سعيد وروايته كثيرًا.

وعن مسـروق أنه قال لعلقمــة : اكتب لي النظائر، قال : أما علمت أن الكتاب يكره ؟ قال : بلى إنما انظر فيه ثم أمحوه، قال : فلا بأس.

وعن خالد الحذاء أنه قال : ما كتبت شيئاً قط إلا حديثاً طويلاً، فإذا حفظته محوته.

وعن عاصم بن ضمرة أنه كان يسمع الحديث ويكتبه فإذا حفظه دعا بقراض يقرضه.

وعن عيسى بن يونس أنه قال : إني لأهم بها أن أحرقها، يعني كتبه.

وجاء أن داود الطائي كان يدفن كتبه، وكذا يفعل أبو أسامة وأبو إبراهيم الترجماني.

وعن إبراهيم بن هاشم أنه قال : دفنا لبشر بن الحارث ثمانية عشر ما بين قمطر وقوصرة.

وجاء أن عبيد الله بن عبد الله دخل على عمر بن عبد العزيز فأجلس قومًا يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم قال له عمر : صنعنا شيئاً، قال : وما هو يا ابن عبد العزيز ؟ قال : كتبنا ما قلت، قال : وأين هو ؟ فجيء به فحرقه.

كما جاء عن أبي إدريس أنه لما علم أن ابنه يكتب ما يسمعه منه، أمر به فحرقه.

وجاء أن ابن شهاب الزهري كان يأتي الأعرج وعنده جماعة يكتبون وهو لا يكتب، لكنه عندما يجد الحديث طويلاً فإنه يأخذ ورقة من ورق الأعرج، وكان الأعرج يكتب المصاحف، فيكتب ابن شهاب ذلك الحديث في تلك القطعة، ثم يقرأه ثم يمحو مكانه، وربما قام بها معه، فيقرأها ثم يمحوها.

وقال مالك بن أنس : لم يكن مع ابن شهاب الزهري إلا كتاب فيه نسب قومه، قال ولم يكن القوم يكتبون إنما كانوا يحفظون، فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه فإذا حفظه محاه.

كراهة الإكثار من الرواية :

ولم يقف الأمر عند عدم التدوين، بل امتد إلى كراهة الإكثار من الرواية، فعن أبي بكر الصديق أنه جمع الناس بعد وفاة النبي فقال : إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها والناس يعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه.

كما روي عن عمر بن الخطاب أنه منع الإكثار من الرواية خشية الانشغال بغير القرآن، أو لعلة الخوف من الكذب على النبي، ومن ذلك أنه حبس كلاً من ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري لكونهم أكثروا الحديث عن رسول الله ، وجاء أنه بعث إليهم فقال : ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد.

وجاء عن قرظة بن كعب أنه قال : خرجنا نريد العراق فمشي معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال : أتدرون لمَ مشيت معكم ؟ قالوا : نعم نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا، فقال : إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا، قال : نهانا عمر بن الخطاب.

وفي رواية أنه قرأ : إنكم تأتون الكوفة فتأتون قومًا لهم أزيز ـ صوت بالبكاء ـ بالقرآن فيأتونكم فيقولون : قدم أصحاب محمد، قدم أصحاب محمد، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأقلوا الرواية عن رسول الله .

وفي رواية أخرى سئل أسلم مولى عمر بن الخطاب بأن يحدث عن عمر، فقال : لا أستطيع، أخاف أن أزيد أو أنقص، كنا إذا قلنا لعمر حدثنا عن رسول الله ﷺ قال : أخاف أو أزيد أو أنقص إن رسول الله ﷺ قال : من كذب عليَّ متعمدًا فهو في النار.

وجاء في صحيح البخاري عن عبد الله بن الزبير أنه قال لأبيه : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان ؟ فأجاب الزبير : أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول : (من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار).

وفي رواية أخرى قال الزبير : يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت، وعمته أمي وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني وهيب عبد مناف بن زهرة، وعندي أمك وأختها عائشة عنده، ولكني سمعته ﷺ يقول : من كذب عليَّ.. كذا رواه البخاري ليس فيه متعمدًا.

ومثل ذلك روي عن عثمان بن عفان أنه قال : ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى صحابته عنه، ولكن أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار.

وكذا قال عمران بن حصين : والله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين ولكن أبطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم.

وفي صحيح مسلم قال أنس بن مالك : إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيرًا أن رسول الله ﷺ قال : من تعمد عليَّ كذبًا فليتبوأ مقعده من النار.

وفي رواية أخرى عن أنس أنه قال : لولا أخشى أن أخطأ لحدثتكم بأشياء قالها رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول : من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار.

ومثل ذلك روي عن صهيب حيث سئل عن علة عدم تحدثه عن رسول الله ﷺ كما يحدث غيره من أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال : أما إني قد سمعت ما سمعوا ولكن يمنعني أن أحدث عنه إني سمعته يقول ﷺ : من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار، وكلف يوم القيامة أن يقعد بين شعرتين، ولن يقدر على ذلك.

وجاء أنه قيل لزيد بن أرقم يا ابا عمرو ألا تحدثنا ؟ فأجاب : قد كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

وجاء أن عدد الذين رويت عنهم الفتيا من الصحابة هم مائة وثمانية وثلاثون من بين أكثر من عشرين ألف صحابي.

وكان كبار الصحابة يتورعون عن الحديث ويخشون أن يغلبهم النسيان أو تخونهم الذاكرة، فلا يكاد يروى عن بعضهم كأبي عبيدة ــ وهو أمين الأمة ـــوعن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ــ احد العشرة المشهود لهم بالجنة ــ شيئاً.

وأخرج البخاري والدارقطني عن السائب بن يزيد قال : صحبت عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص والمقداد بن الأسود فلم أسمع الواحد منهم يحدث عن رسول الله.

كذلك عرف عن كبار الصحابة أنهم يتثبتون في النقل والرواية عن النبي، إما بطلب شاهد آخر لمن يدعي سماعه للحديث عن النبي أو بتحليف الراوي، فقد جاء أن أبا بكر لا يقبل الحديث إلا من اثنين، فإذا جاءه واحد بحديث طلب منه أن يؤيده آخر يشهد له، ومن ذلك أنه ورد في بعض الروايات أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمسه أن تورث، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال : حضرت رسول الله أعطاها السدس، فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر.

وجاء أن عمر استشار أصحابه في أملاص المرأة أو السقط، فقال له المغيرة بن شعبة أن رسول الله قضي فيه بغرة، فقال له عمر إن كنت صادقاً فأت أحدًا يعلم ذلك، فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله قضي به.

وجاء عن أبي سعيد الخدري أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال : لِمَ رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله يقول : إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع، قال : لتأتني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاء أبو موسى منتقعًا لونه ونحن جلوس، فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا، وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره.

كما جاء عن عبد الله بن أبي بكر في رواية طويلة أن عمر بن الخطاب ردّ على أبي بن كعب فيما رواه من حديث النبي ، وقال له : لتأتني على ما تقول ببينة، فذكر أبي ذلك لجماعة من صحابة النبي ، فقالوا : قد سمعنا هذا من رسول الله ، فقال عمر : أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت.

وكان الإمام عليٌّ لا يقبل الحديث إلا بعد استحلاف قائله، فكان يقول : كنت إذا سمعت من رسول الله حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف صدقته.

كما جاء عن الإمام عليٍّ أنه قال : إذا حدثتكم عن رسول الله فوالله لأن آخر من السماء أحب إليَّ من أن أكذب على رسول الله .

من هذه الشواهد المتكررة والتي تبدأ من الرسول ﷺ فالخلفاء الراشدين والصحابة فالتابعين يتأكد لدينا أن النهي عن الكتابة والأمر بالإقلال من الرواية كان هو المبدأ المقرر، وأن السبب في هذا هو خشية إحلال السُـنة محل القرآن، وخيفة النسيان الذي يؤدي إلى نوع من الكذب غير المقصود، ولكنه المرجح مع كثرة الرواية، فضلاً عما يمكن أن يقحمه أعداء الإسلام من منافقين أو يهود.

<u>المراجع :</u>

كل الشواهد السابقة موثقة وتعود إلى المراجع التالية :

(1) تقييد العلم.
(2) جامع بيان العلم وفضله.
(3) الطوفي (رسالة في رعاية المصلحة).
(4) الذهبي (تذكرة الحفاظ).
(5) كتاب العلم.
(6) صحيح مسلم.
(7) محمد بن سعد بن منيع (الطبقات الكبرى).
(8) الكفاية في علم الرواية.
(9) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان السجستاني.
(10) التعديل والتجريح.
(11) مشكل الآثار.
(12) ابن الجوزي (الموضوعات).
(13) ابن القيم الجوزية (أعلام الموقعين عن رب العالمين)
(14) الدهلوي (حجة الله البالغة).
(15) صحيح البخاري.
(16) فتح الباري.
(17) ابن قتيبة الدينوري (تأويل مختلف الحديث).
(18) أبو زهرة (تاريخ المذاهب الإسلامية).
(19) ابن حزم (النبذ في أصول الفقه).
(20) شبكة المشكاة الإليكترونية.
(21) ومكتبة سحاب السلفية الإليكترونية.
(22) ومكتبة يعسوب الدين الإليكترونية.
(23) "مشكلة الحديث" للأستاذ يحيى محمد، دار الانتشار العربي بيروت.

تحقيق قضية التدوين
كما يقدمه الفقيه الإسلامي الكبير
السيد رشيد رضا

السيد محمد رشيد رضا هو صاحب مجلة "المنار" التي ظلت لسبع وثلاثين سنة تشع أنوارها في أقصى بلاد المسلمين مثل الهند وأندونيسيا، وكانت جامعة لكتاب المسلمين، كما أنه كان التلميذ الأثير للشيخ محمد عبده، وهو حامل علمه وناقل فضله، وقد كتب عنه كتابًا من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول في أكثر من ألف صفحة، وقد هاجر من لبنان إلى مصر في السنة الأخيرة للقرن التاسع عشر بأمل لقائه والتلقي عنه ولمساعدته في إصدار مجلته، وقد تحقق هذا بفضل الله وأثمرت تلك العلاقة المباركة علمًا وفيرًا وفقهًا غزيرًا، وظل حتى وفاته ممسكاً بالقلم مصرًا على إصدار "المنار" رغم ما ألحق به من خسائر، وهو يُعد بحق مؤسس "السلفية المعاصرة" السهلة البعيدة عن التعقيد والتشديد، كما قدم تفسير القرآن الذي كان الشيخ محمد عبده يلقيه ويكتبه السيد رشيد رضا وينشره في المنار طوال السنوات الخمس الأخيرة من عمر الشيخ محمد عبده ثم واصل السيد رشيد رضا بقية التفسير حتى وصله الأجل المحتوم وهو آية ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنْ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ (يوسف : 101).

وبالطبع فإن كاتبًا إسلاميًا بهذه الغزارة، لابد أن يتعرض لقضية تدوين السُـنة في أكثر من مناسبة وأن يعرض رأيه فيها في "المنار" أو في كتبه، وقد حاولنا الإلمام بها من سنة 1907 حتى توفاه الله، وهي تقدم لنا أفضل تحقيق لهذه القضية.

وقد رأيت أن أسجل هذا الرأي، حتى لا يتصور أحد أننا نحيف على السُـنة، وردًا على الذين يذهبون إلى تدوين السُـنة في عهد الرسول ﷺ أو يرموننا بالجهل وقلة المعرفة، وأن السُـنة لها رجالها، ففي عام 1907 نشر السيد رشيد رضا في المجلد التاسع من "المنــار" غرة ذو الحجة سنة 1324 هـ / يناير سنة 1907م يقول :

من البديهي الذي لا يماري فيه عاقل منصف أن الاعتقاد بأن فلانًا رسول الله يستلزم أن يقبل منه كل ما دعا إليه من أمر الدين جميع من أرسل إليهم، فإن كان مرسلاً إلى قوم محصورين وجب ذلك عليهم، وإن كان مرسلاً إلى غير محصورين وجب عليهم متى بلغهم، ومن المعلوم عندنا بالضرورة أن نبينا محمدًا ﷺ مرسل إلى الناس كافة من كان منهم في زمنه من العرب وغيرهم ومن يأتي بعدهم إلى قيام الساعة، فوجب أن يكون كل ما جاء به من أمر الدين موجهًا إلى جميع من أرسل إليهم في كل زمان ومكان إلا إذا دل الدليل على التخصيص، فهذا أصل بديهي لا نطيل في بيانه ولا في تحرير برهانه. نضم إلى هذا الأصل أصلاً آخر وهو أنه لا يعقل أن يفهم جميع من تلقوا الدين عن الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة أن عمل كذا من الدين وأنه عام لجميع المكلفين ويكون ذلك العمل في نفسه خاصًّا بهم وحدهم أو مع من يشاركهم في وصف خاص كاللغة والوطن ؛ لأن هذا لا يتصور وقوعه إلا إذا جاز أن يقصر الرسول في التبليغ والبيان الذي بعث لأجله وهذا مما لا يجيزه مسلم. فإذا جعلنا هذين الأصلين مقدمتين أنتجتا لنا أن كل ما علم من الدين بالضرورة وأجمع عليه أهل الصدر الأول فهو من الإسلام لا يعتد بإسلام من تركه ومنه القرآن برمته وهذه الصلوات الخمس وأن ماعدا ذلك محل اجتهاد.

بقي في الموضوع بحث آخر هو محل النظر وهو : هل الأحاديث ــ ويسمونها بسنن الأقوال ــ دين وشريعة عامة، وإن لم تكن سننًا متبعة بالعمل بلا نزاع ولا خلاف لا سيما في الصدر الأول ؟ إن قلنا : نعم، فأكبر شبهة ترد علينا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة شيء عنه غير القرآن وعدم كتابة الصحابة للحديث وعدم عناية علمائهم وأئمتهم كالخلفاء بالتحديث، بل نقل عنهم الرغبة عنه".

وفي هذه السنة نفسها (1907) نشر المنار في شوال سنة 1325 ــ ديسمبر سنة 1907 خطبة رفيق بك العظم الذي كان يُعد من أكبر الشخصيات العربية في سوريا، ورئيس حزب اللامركزية، وكان رئيسًا وزميلاً لكل الشخصيات العربية البارزة التي خاضت قضية استقلال العرب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط تركيا وظهور الأطماع الاستعمارية، وكانت الخطبة عن التدوين في الإسلام، وذهب الأستاذ

رفيق العظم إلى أن من خصائص الأمة العربية في الحجاز في الفترة التي عاصرت الرسالة قوة الذاكرة، وأن هذه الميزة أغنتهم إلى حد ما عن التدوين إلى درجة كانوا يرون أن الذاكرة أوثق من الكتاب التي قد يعلق بها تصحيف أو إضافة أو نقص، ولكنه مع هذا لم ينف التدوين، وكتابة الأخبار في القرن الأول، وضرب أمثلة لذلك، كما استشهد بأحاديث تدعم ذلك.

وعقب السيد رشيد رضا على كلام الأستاذ رفيق العظم الذي كان صديقاً حميمًا وزميلاً له في حزب اللامركزية، فأورد ما جاء في جامع بيان العلم لابن عبد البر (نقلا عن مختصره) :

باب ذكر كراهية كتاب العلم وتخليده في الصحف

عن أبي سعيد الخدري □ أن رسول الله □ قال : (لا تكتبوا عني شيئًا سوى القرآن فمن كتب عني شيئًا سوى القرآن فليمحه)، ودخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث، وأمر إنسانًا أن يكتبه فقال له زيد : إن رسول الله □ أمرنا أن لا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه. وعن عبد الله بن يسار قال : سمعت عليًّا يخطب يقول : أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم.

وعن أبي نضرة قال : قلت لأبي سعيد الخدري : ألا نكتب ما نسمع منك ؟ قال : تريدون أن تجعلوها مصاحف ! إن نبيكم □ كان يحدثنا فنحفظ فاحفظوا كما كنا نحفظ.

وعن ابن وهب قال : سمعت مالكًا يحدث أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب هذه الأحاديث أو كتبها ثم قال : لا كتاب مع كتاب الله. قال مالك لم يكن مع ابن شهاب كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه. قال : ولم يكن القوم يكتبون ؛ إنما كانوا يحفظون فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه ؛ فإذا حفظه محاه.

وعن عروة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله في ذلك فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرًا ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له. فقال : إنني كنت أريد أن أكتب السنن وأنني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنني والله لا أشوب (وفي نسخة لا أنسى) كتاب الله بشيء أبدًا. وعن ابن عباس أنه قال : إنَّا لا نكتب العلم ولا نُكتِبه.

وعن الشعبي أن مروان دعا زيد بن ثابت وقومًا يكتبون وهو لا يدري فأعلموه، فقال : أتدرون لعل كل شيء حدثكم به ليس كما حدثكم. وعن ابن سيرين قال : إنما ضلت بنو إسرائيل بكتب ورثوها عن آبائهم.

وعن الأسود بن هلال قال : (أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها ثم غسلها ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال : أذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها ؛ بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حتى نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون.

وعن الضحاك قال : يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه. وعن ابن عباس أنه كان ينهى عن كتابة العلم، وقال : إنما ضل من قبلكم بالكتب. وعن أيوب قال : سمعت سعيد بن جبير قال : كنا نختلف في أشياء فنكتبها في كتاب ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفيًّا فلو علم بها لكانت الفيصل بيني وبينه.

وعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : أصبت أنا وعلقمة صحيفة فانطلق معي إلى ابن مسعود فيها وقد زالت الشمس أو كادت تزول، فجلسنا بالباب ثم قال للجارية : انظري مَنْ بالباب، فقالت : علقمة والأسود، فقال : ائذني لهما ؛ فدخلنا فقال : كأنكما قد أطلتما الجلوس، قلنا : أجل، قال : فما منعكما أن تستأذنا، قالا : خشينا أن تكون نائمًا، قال : ما أحب أن تظناني هذا إن هذه ساعة كنا نقيسها بصلاة الليل، فقلنا هذه صحيفة فيها حديث حسن، قال : هاتها يا جارية هاتي الطست، واسكبي فيه ماء ؛ فجعل يمحوها بيده ويقول : ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ (يوسف : 3) قلنا : انظر فيها فإن فيها حديثًا عجيبًا. فجعل يمحوها ويقول : إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره، قال أبو عبيد (أحد رواة هذه القصة) يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب، فلذا كره عبد الله رحمه الله النظر فيها.

وقال مسروق لعلقمة : اكتب لي النظائر، قال : أما علمت أن الكتاب يكره، قال : بلى، أريد أن أحفظها ثم أحرقها. وعن القاسم أنه كان لا يكتب الحديث. وعن ابن شبرمة قال : سمعت الشعبي يقول : ما كتبت سوادًا في بياض قط ولا استعدت حديثًا من إنسان مرتين. وعن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني قال : قلت لجرير- يعني ابن عبد الحميد - أكان منصور - يعني ابن المعتمر - يكره كتاب الحديث، قال : نعم منصور ومنيرة والأعمش كانوا يكرهون كتاب الحديث، وعن الوليـد بن مسلم قال : سمعت الأوزاعي يقول : كان هذا العلم شيئًا شريفًا ؛ إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلى غير أهله

وعن الفضيل بن عمرو قال : قلت لإبراهيم : إني آتيك وقد جمعت المسائل؛ فإذا رأيتك كأنما تختلس مني، وأنت تكره الكتاب، قال : لا عليك فإنه قلما طلب إنسان علمًا إلا آتاه الله منـه ما يكفيه، وقلما كتب رجل كتابًا إلا اتكل عليه. قال أبو عمـر : من كره كتاب العلم إنما كرهه لوجهين : أحدهما : أن لا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهي به، ولئلا يتكل الكاتب على ما يكتب فلا يحفظ فيقل الحفظ. كما قال الخليل :

ليس بعلم ما حوى القمطر   ما العلم إلا ما حواه الصدر

وقال أعرابي : حرف في تامورك خير من عشر في كتبك. وقال أبو عمر : التامور : علقة القلب. وسمع يونس بن حبيب رجلاً ينشد :

استودع العلم قرطاسًا فضيعه   وبئس مستودع العلم القراطيس

فقال يونس : قاتله الله ما أشد صيانته للعلم وصيانته للحفظ، إن عملك من روحك، وإن مالك من بدنك، فصن علمك صيانتك روحك، وصن مالك صيانتك بدنك.

قال أبو عمر : من ذكرنا قوله في هذا الباب فإنما ذهب في ذلك مذهب العرب لأنهم كانوا مطبوعين على الحفظ مخصوصين بذلك. والذين كرهوا الكتاب كابن عباس و الشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم كانوا قد طبعوا على الحفظ فكان أحدهم يجتزي بالسمعة، ألا ترى ما جاء عن ابن شهاب أنه كان يقول : (إني لأمر بالبقيع فأسد آذاني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا، فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته) وجاء عن الشعبي نحوه وهؤلاء كلهم عرب وقال صلى الله عليه وسلم : (نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب)، وهذا مشهور أن العرب قد خُصَّتْ بالحفظ، كان بعضهم يحفظ أشعار بعض في سمعة واحدة، وقد جاء عن ابن عباس أنه حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة (أمن آل نعم أنت غاد فمبكر) في سمعة واحدة فيما ذكروا، وليس أحد اليوم على هذا ولولا الكتاب لضاع كثير من العلم، وقد أرخص رسول الله ﷺ في كتاب العلم ورخص فيه جماعة من العلماء وحمدوا ذلك، ونحن ذاكروه بعد هذا بعون الله إن شاء الله. وقد دخل على إبراهيم النخعي شيء في حفظه لتركه الكتاب، وعن منصور قال : كان إبراهيم يحذف الحديث، فقلت لـه : إن سالم بن الجعد يتم الحديث، قال إن سالمًا كتب، وأنا لم أكتب (قال أبو عمر)، فهذا النخعي مع كراهته لكتاب الحديث قد أقر بفضل الكتاب.

وروى ابن النجار في تاريخه من حديث حذيفة (اكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء وإنما ذهاب العلم بموت العلماء) والحديث لا يصح وهو عام في كل علم.

وروى الديلمي من حديث علي (اكتبوا هذا العلم فإنكم تنتفعون به إما في دنياكم وإما في آخرتكم وإن العلم لا يضع صاحبه) وفي سنده محمد بن علي بن الأشعث كذبوه، فالحديث موضوع.

وروى الحاكم و أبو نعيم و ابن عساكر من حديث علي (إذا كتبتم الحديث عني فاكتبوه بإسناده فإن يك حقًّا كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه) وهو ينادي على نفسه بالوضع، وإن واضعه جاهل بالعربية الصحيحة بل الفصيحة ؛ فإن الإسناد من اصطلاح المحدثين والكتابة عنه ﷺ تنافي الإسناد.

وروي ابن عساكر في تاريخه من حديث أبي بكر (من كتب عني علمًا أو حديثًا لم يزل يكتب له الأجر ما بقي ذلك العلم أو الحديث) وهو ضعيف وفيه عطف الحديث على العلم وذلك يقتضي المغايرة بينهما، ولو بالعموم والخصوص.

وروى الحكيم الترمذي و الطبراني و سمويه و الخطيب في تقييد العلم عن رافع بن خديج قال : قلت : يا رسول الله إنَّا نسمع منك أشياء فنكتبها قال (اكتبوا ولا حرج) وهو حديث ضعيف كما علم من إيراد السيوطي له في الجامع الكبير.

وروى الحكيم الترمذي وسمويه من حديث أنس (قيدوا العلم بالكتاب) وهو ضعيف أيضًا. أما سنده عند ابن عبد البر ففيه عبد الحميد بن سليمان عن عبد الله بن المثنى، وقد أورده الذهبي في الميزان. وقال : عبد الحميد وأخوه فليح ضعيفان.

وذكر قبل ذلك تضعيف غير واحد لعبد الحميد. والحديث مروي عن عبد الله بن عمرو كما تقدم عن ابن عبد البر.

ومن الآثار ما رواه ابن عساكر عن الحسن بن جابر قال : سألت أبا أمامة عن كتاب العلم فلم ير به بأسًا. وهو عام في كل علم، وسنده ضعيف.

وروى الحاكم والدارمي عن عمر أنه قال (قيدوا العلم بالكتاب) وهو عام، وأما رأيه في الحديث خاصة أو السنن وهي أهم من الأحاديث فقد تقدم فيما رواه عنه ابن عبد البر أنه ما كان يرى ذلك. وروى عنه ابن سعد مثل هذا أيضًا.

ومن الاستدراك عليه في النهي عن كتابة الحديث خاصة ما جاء في كنز العمال نقلا عن الجامع الكبير للسيوطي وهو : (قال الحافظ عماد الدين بن كثير في مسند الصديق قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري : حدثنا بكر بن محمد الصيرفي بمرو حدثنا موسى بن حماد حدثنا الفضل بن غسان حدثنا علي بن صالح حدثنا موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن عن إبراهيم بن عمرو بن عبيد الله التيمي حدثنا القاسم بن محمد قال : قالت عائشة : جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ فكانت خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيرًا، قالت : فغمني، فقلت تتقلب لشكوى أو لشيء بلغك ؟ فلما أصبح قال : أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فأحرقها وقال : (خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن حدثني فأكون قد تقلدت ذلك) وقد رواه القاضي أبو أمية الأحوص بن المفضل بن غسان الغلابي عن أبيه عن علي بن صالح عن أبي موسى بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب وعن إبراهيم بن عمر بن عبد الله التيمي حدثني القاسم بن محمد أو ابنه عبد الرحمن بن القاسم - شك موسى فيهما - قال : قالت عائشة فذكره وزاد بعد قوله : (فأكون قد تقلدت ذلك ويكون قد بقي حديث لم أجده فيقال لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي على أبي بكر إني حدثتكم الحديث ولا أدري لعلي لم أسمعه حرفًا حرفًا) قال ابن كثير : هذا غريب من هذا الوجه جدًّا وعلي بن صالح لا يعرف، والأحاديث عن رسول الله ﷺ أكثر من هذا المقدار بألوف ولعله إنما اتفق له جمع تلك فقط ثم رأى ما رأى لما ذكر.

قال السيوطي : (قلت ولعله جمع ما فاته سماعه من النبي ﷺ وحدثه به عنه بعض الصحابة كحديث الجدة ونحوه، والظاهر أن ذلك لا يزيد على هذا المقدار لأنه كان أحفظ الصحابة وعنده من الأحاديث ما لم يكن عند أحد منهم كحديث (ما دفن نبي إلا حيث يقبض) ثم خشي أن يكون الذي حدثه وهم فِكْره تقلده ذلك وذلك صريح في كلامه.

وفي عدد ذي القعدة من المنار سنة 1325 هـ / يناير سنة 1908م كتب السيد رشيد رضا تحت عنوان (نهي الصحابة ورغبتهم عن الرواية) :

روى ابن عساكر عن محمد بن إسحاق قال : أخبرني صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ فجمعهم من الآفاق - عبد الله بن حذيفة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر - فقال : ما هذه الأحاديث التي أنشيتم عن رسول الله ﷺ في الآفاق ؟ قالوا : (تنهانا ؟) (قال : أقيموا عندي لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم، نأخذ منكم ونرد عليكم) فما فارقوه حتى مات .

وروي أيضًا عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس. وقال لكعب (الأحبار) : لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة.

وروي عن أبي أوفى قال : كنا إذا أتينا زيد بن أرقم فنقول : حدثنا عن رسول الله ﷺ. فيقول : كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

ورُوي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال : بلغني حديث عن عليّ خفت أن أصاب أن أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق، فسألته عن الحديث فحدثني وأخذ عليَّ عهدًا أن لا أخبر به أحدًا، ولوددت لو لم يفعل فأحدثكموه.

ورُوي عن عمرو بن دينار قال : حدثني بعض ولد صهيب أنهم قالوا لأبيهم : ما لك لا تحدثنا كما يحدث أصحاب رسول الله ﷺ ؟ قال : أما إني قد سمعت كما سمعوا ولكني يمنعني من الحديث عنه أني سمعته يقول : (من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار) ولكني سأحدثكم بحديث حفظه قلبي ووعاه، سمعت رسول الله ﷺ يقول : (أيّما رجل تزوج امرأة ومن نيته أن يذهب بصداقها لقي الله فهو زانٍ حتى يموت، وأيما رجل بايع رجلاً بيعًا ومن نيته أن يذهب بحقه فهو خائن حتى يموت) ورواه غيره والحديثان المرفوعان فيه مشهوران. وصهيب من السابقين الأولين رضي الله عنه.

وروى أحمد وأبو يعلى (وصحح) عن عثمان قال : ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد أني سمعته يقول : (من قال علي ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار).

وروى ابن سعد وابن عساكر عن محمود بن لبيد، قال : سمعت عثمان بن عفان على المنبر يقول : لا يحل لأحد يروي حديثًا لم يسمع به في عهـد أبي بكر ولا عهد عمر ؛ فإني لم يمنعني أن أحدث عن رسول الله ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه إلا أني سمعته يقول : (من قال عليَّ ما لم أقل فقد تبوأ مقعـده من النار).

وروى أحمد و الدارمي و ابن ماجه وآخرون من حديث أبي قتادة عن النبي أنه قال : (يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني، فمن قال عني فلا يقولن إلا حقًّا وصدقًا، فمن قال عليَّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار).

وقد روي عن بعض الصحابة الاعتذار بهذا الحديث المتواتر عن التحديث أو كثرته. وقد فتح الحافظ ابن عبد البر بابًا في كتاب (جامع بيان العلم) لبحث ذم الإكثار من الحديث، وقيده بقوله : دون التفهم له والتفقه فيه، قال - كما في مختصره :

(عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال : خرجنا فشيعنا عمر إلى صرار ثم دعا بماء فتوضأ، ثم قال لنا : أتدرون لم خرجت معكم ؟ قلنا : أردت أن تشيعنا وتكرمنا. قال : (إن مع ذلك لحاجة خرجت لها، إنكم لتأتون بلدة لأهلها دويٌّ بالقرآن كدويِّ النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله وأنا شريككم) قال قرظة : فما حدثت بعده حديثًا عن رسول الله . وعنه أيضًا قال : قال لنا : أقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم. وفي رواية عن قرظة أيضًا، قال : خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال : أتدرون لما مشيت معكم ؟ قالوا : نعم نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا (لتكرمنا)، فقال : إنكم تأتون أهل قرية لها دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث لتشغلوهم، جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ، امضوا وأنا شـريككم. فلما قدم قرظـة قالوا : حدثنا، قال : نهانا عمر بن الخطاب.

وعن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : ألا يعجبك أبو هريرة جاء فجلس على جانب حجرتي يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسمعني، وكنت أسبح (تعني أنها تصلي) فقام قبل أن أقضي تسبيحي، ولو أدركته لرددت عليه أن رسول الله لم يكن يسرد الحديث كسردكم. وعن أبي الطفيل قال : سمعت عليًّا على المنبر يقول : أتحبون أن يكذب الله ورسوله لا تحدثوا الناس إلا بما يعلمون.

وعن أبي هريرة أنه كان يقول : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين : فأما أحدهما فبثثته وأما الآخر فلو بثثته لقطعتم هذا البلعوم (والبلعوم : الحلقوم) وعنه أنه قال: لقد حثدتكم بأحاديث لو حدثت بها زمن عمر بن الخطاب لضربني عمر بالدرة. اهـ

أقول : فلو طال عمْر عمر حتى مات أبو هريرة في عصره لما وصلت إلينا تلك الأحاديث الكثيرة عنه، ومنها 446 حديثًا في البخاري ما عدا المكرر.

وقد ذكر ابن عبد البر لنهي عمر وهو أمير المؤمنين عن التحديث تأويلات (منها) أنه :

(إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن فخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه إذ هو الأصل لكل علم) وأقول : إن ما رواه في ذلك عن قرظة ينافي ذلك، فقد نهاهم عن

تحديث قوم يحفظون القرآن، يفتأون يتلونه لأصواتهم به دوي كدوي النحل. ولو أراد نهيًا مقيدًا بهذا القيد لقال : لا تحدثوا إلا من حفظ القرآن. وقد عزا هذا القول لأبي عبيد قال : (وقال غيره : إنما نهى عمر عن الحديث عما لا يفيد حكمًا ولا سنة) وهذا أضعف مما قبله وقد عزاه إلى مجهول، وماذا يعني قائله بالحديث الذي لا يفيد حكمًا ولا سُـنة ؟ أهي الأحاديث عن شمائله ﷺ وأخلاقه ؟ كيف وهي أنفع من أحاديث الأحكام الفقهية ؟

ثم ذكر أن بعضهم رد حديث قرظة هذا ؛ لأن الآثار الثابتة عن عمر خلافه وذكر من هذه الآثار أمر عمر أن يبلغ عنه أن الرجم مما أنزله الله على نبيه في الكتاب.

أقول : وهذا الأثر لا يصلح دليلاً ؛ لأنه إنما نهى عن اشتغال الناس بالحديث عن الكتاب الذي هو أصل الدين. فإذا ادعي مدع أن عمر ما كان يريد أن يجعل الحديث أصلاً من أصول الدين، يمكنه أن يقول : إن حكم الرجم في رأيه من أحكام القرآن لا من أحكام الحديث غايته أن آيته نسخت تلاوتها، فالأمر بتبليغه أمر بتبليغ حكم قرآني، فلا يعارض النهي عن التحديث.

ثم ذكر وجهًا آخر لرد حديث قرظة، وهو معارضة الكتاب والسنن له كقوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب : 21) وقوله : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر : 7) وقوله : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى : 52) قال : ولا سبيل إلى اتباعه والتأسي به إلا بالخبر عنه. وقد يجاب عن هذا بأن صراطه المستقيم هو القرآن والسياق يعين ذلك، وأن من يعمل بالقرآن يكون متأسيًا به لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره (كان خلقه القرآن)، وأن سنته التي يجب أن تكون أصل القدوة، هي ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملاً وسيرة، فلا تتوقف على الأحاديث القولية. وأما الأمر بأخذهم ما يعطيهم الرسول فهو في قسمة الفيء ونحوه ما في معناه، والحديث الذي نحن بصدده لا يعارض ذلك.

وذكر من أمثلة معارضته السنن حديث (نضّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها إلى من لم يسمعها) بناء على جعلهم الأحاديث القولية من السنن، وهو اصطلاح للعلماء توسعوا فيه بمعنى السُـنة، فجعلوها أعم مما كان يريده الصحابة من هذا اللفظ (السُـنة) وهي الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل. والحديث يصلح معارضًا للنهي عن التحديث وبينهما يطلب الترجيح. ويقول ابن عبد البر : إن عمر كان يريد النهي عن الإكثار لا عن أصل التحديث، وهو كما ترى، وإن الأخذ بالمرفوع مقــدم. أقول : وههنا شيء آخر وهو إقرار الصحابة لعمر على نهيه، وقد يعارضه أنهم حدثوا فلم ينتهوا، وقد مر بك أن أبا هريرة كان يحدث بعده، فكأن اجتهادهم اختلف في المسألة.

ومما ذكره ابن عبد البر عن عمر في معارضة حديث النهي قوله : (تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن)، فسوّى بينهما، وعن مورق العجلي أنه قال: كتب عمر : تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن، والجواب عن هذا يعلم مما قبله ؛ وهو أن تعلم السنة غير التحديث عن النبي ، فإن السُـنة سيرته ، وتعرف من الصحابة بالعمل وبالأخبار كنحو (من السُـنة كذا) كما كانوا يقولون، والتحديث عنه نقل كلامه كما هو المتبادر، وإن اصطلح المحدثون بعد ذلك على تسمية كل كلام فيه ذكر النبي حديثًا وسُـنة. ومنه تسمية ابن عبد البر نفسه لرواية قرظة التي هي موضوع بحثنا حديثًا، وفسر اللحن في أثر عمر عن مورق فقال : قالوا : اللحن معرفة وجوه الكلام وتصرفه والحجة به.

ثم قال : وعمر أيضًا هو القائل : (خير الهدي هدي محمد) وهو القائل : (سيأتي قوم يجادلونكم بشبه القرآن فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل) وأقول : إن هديه ليس موضع اشتباه، وأما سُـنته فلو أريد بها هنا أقواله لكان فيها من الشبهات ما في القرآن أو أكثر ؛ لأن القرآن أعلى بيانًا وقد نقل بالحرف، والحديث كثيرًا ما نقل بالمعنى. فالسُـنة لا يراد بها إلا السيرة والطريقة المتبعة عنه بالعمل، والعمل لا تعترض فيه الشبهات. فلذلك أمر بالاحتجاج عليهم بالسنن. ومثل هذا أمر علي لابن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج، قال : (لا تخاصمهم بالقرآن فإن القرآن حمال ذو وجوه تقول ويقولون، ولكن حاجهم بالسنة فإنهم لن يجدوا عنها محيصًا). اهـ من نهج البلاغة.

ومن العجائب أن يغبى بعض المحدثين أحيانًا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة، فيحملوا السُـنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك، وليس لنا أن نلــوم بعد هذا ذلك العــالم الفرنسي المستشرق الذي قال لي مرة : إن الصحابة كانوا يقدمون الأحاديث على القرآن وذكر لي قول علي لابن عباس، فقلت له : إنه لا يعني بالسنة الأحاديث فإنها ذات وجوه تحتمل تأويل المجادلين كالقرآن، وإنما هي الطريقة المتبعة بالعمل. مثال ذلك احتجاج علي على معاوية وأصحابه بحديث عمار (تقتله الفئة الباغية) فقد أوله عمرو بن العاص فقال : إنما قتله من أخرجه. يعني عليًّا ؛ ولكن لا سبيل إلى تأويل كيفية الصلاة وعددها وكيفية الحج لأنها ثابتة بالسنة. ولا يخفى أن السُـ نة بهذا المعنى تشمل ما هو مفروض وما هو مندوب وما هو مستحب كما مر جوابه.

هذا، وإن المبحث كبير ولا سبيل إلى تحريره واستيفاء فروعه في هذا الجزء، فنكتفي بما تقدّم في الوفاء بما وعدنا به في الجزء الماضي. وليعلم القارئ أن هذا البحث الأصولي بمعزل عن مسألة اهتداء المسلم بما يصح عنده من أقوال الرسول ، فتلك الأقوال هي ينابيع الحكم، ومصابيح الظلم، وجوامع الكلم، ومفخر للأمة على جميع الأمم، بل إن في الأحاديث التي لم تصح أسانيدها من البدائع، والحكم الروائع،

والكلم الجوامع، ما تتقاصر عن مثله أعناق العلماء، وتكبو في غاياته فرسـان الحكماء، ولا تبلغ بعض مداه قرائح البلغاء، ولا غَرْوَ فإن من الأحاديث ما صحت متونه ولم تصح أسانيده كما إن منها ما أشكلت متونه وإن سلم من الطعن رواته، وأنى لغيرنا ببعض ما عندنا من الأسانيد لأقوال حكمائهم، أو لكتب أنبيائهم، فنحن يسهل علينا من التمحيص والتحقيق ما لا يسهل على غيرنا، فليتدبر المتدبرون، وليعمل العاملون.

* * *

وعن «التعادل والترجيح بين روايات المنع وروايات الرخصة» حتى تتبين الحقيقة

كتب الشيخ رشيد رضا :

والأحاديث في باب الرخصة بكتابة الحديث أو العلم مروية عن نفر من الصحابة :

(1) حديث أبي هريرة (اكتبوا لأبي شاة) وهو في الصحيحين وموضوعه خاص، وروى عنه البخاري قوله : إن عبد الله بن عمرو كان يكتب وأنه هو لم يكن يكتب، وله حديث عند الترمذي أن النبي ﷺ أذن لرجل سيئ الحفظ بأن يستعين بيمينه.

(2) حديث أنس (قيدوا العلم بالكتاب) تقدم أنه ضعيف.

(3) حديث أبي بكر (من كتب عني علمًا أو حديثًا) تقدم أنه ضعيف أيضًا.

(4) حديث رافع بن خديج (اكتبوا ولا حرج) تقدم أنه ضعيف أيضًا.

(5) حديث حذيفة (اكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء) ضعيف أيضًا كما تقدم بل يشم منه رائحة الوضع.

(6) حديث علي في الصحيفة وهو صحيح رواه أحمد والبخاري والثلاثة وموضوعه خاص ومنسوب إلى الوحي وحديثه (إذا كتبتم عني الحديث).. إلخ، تقدم ما فيه وكذلك حديثه (اكتبوا هذا العلم).. إلخ.

(7) كتاب الصدقات والديـات والفرائض لعمـرو بن حـزم، رواه أبو داود والنسـائي وابن حبان والدارمي وموضوعه خاص، وإنما كتب له ذلك ليحكم به إذ ولي عمل نجران.

(8) حديث عبد الله بن عمرو هو أكثر ما ورد في الباب وقد جاء بألفاظ مختلفة من طريقين فيما أعلم الآن عند أحمد وأبي داود والحاكم ؛ فالطريق الأول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أي عبد الله بن عمرو بن العاص فهو جده. وهذا الطريق فيه مقال مشهور للمحدثين لم يمنع بعض المتأخرين من الاحتجاج به وهو تساهل منهم. وأما المتقدمون فقد قال في الميزان : قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : أهل الحديث إذا شاءوا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإذا شاءوا تركوه. يعني لترددهم في شأنه، وقال عبد الملك الميموني سمعت أحمد بن حنبل يقول : (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده له أشـياء

مناكير، وإنما نكتب حديثه لنعتبر به فأما أن يكون حجة فلا)، وقال أبو عبيد الآجري قيل لأبي داود : عن عمرو بن شـعيب عن أبيه عن جده حجة ؟ قال : لا، ولا نصف حجة. وقال ابن أبي شيبة : سألت ابن المديني عن عمرو بن شعيب فقال : ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده فإنما هو كتاب وجده فهو ضعيف. فهذا قد ضعفه لأنه اعتمد على ما رآه مكتوبًا وهو لم يروه رواية.

والطريق الثاني عن عبد الله بن المؤمل عن ابن جريج عن عطاء عنه بلفظ (قيدوا العلم) وعبد الله بن المؤمل قال أحمد : أحاديثه مناكير وقال النسائي والدارقطني : ضعيف. ولا حاجة إلى مراجعة طريق ابن عساكر فقد جزم السيوطي بضعفها، أما ما رواه عنه ابن عبد البر من قوله (ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان).. إلخ، ففي سنده ليث عن مجاهد. و ليث هذا هو ابن أبي سليم ضعفه يحيى والنسائي وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي قال : ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيًا في أحد منه في ليث ومحمد بن إسحاق، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم. ذكره في الميزان وذكروا أنه اختلط في آخر عمره.

وأما ما ورد في المنع فأقواه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم عن كتاب العلم لابن عبد البر (لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن فمن كتب عني غير القرآن فليمحه) وهو في صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد، وهو أصح ما ورد في باب النهي عن كتابة الحديث والسُّنة. ولا يعارضه حديث (اكتبوا لأبي شاة) وما في معناه من الأمر على تقدير صحته. ولا يقوم حجة على من يقول : <u>إن النبي ــ ــ نهى عن كتابة حديثه لأنه لا يريد أن يكون دينًا عامًّا دائمًا كالقرآن</u>. ولذلك وجوه :

أحدها : أن ما أمر بكتابته لأبي شاة - وهو خطبته ثاني يوم فتح مكة يحتمل أن يكون خاصًّا.

ثانيها : أنه كان مما قال فيه (فليبلغ الشاهد الغائب) كخطبته يوم حجة الوداع. فلما طلب أبو شاة أن يكتب له ما قاله فهم الرسول أنه لا يتيسر له هذا التبليغ إلا إذا كتبه، ولعله كان سيئ الحفظ فأمر أن يكتب له كما طلب.

ثالثها : أن حديث النهي عن الكتابة مقيد بإبقاء المكتوب وفيه الرخصة الصريحة لمن يكتب مؤقتًا أن يمحـوه، ويؤيد هذا المعنى ما رواه ابن عبد البر عن زيد بن ثابت، وابن مسعود، وعلي، في محو المكتوب وما رواه من قول مالك : (فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه فإذا حفظه محاه).

وهذا الوجه يصلح جوابًا عن حديث الإذن لعبد الله بن عمرو بالكتابة ويؤيده قول عبد الله : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ــ ــ (أريد حفظه)، فصرح بأنه كان يكتب ليحفظ. وقد علمت ما قال أئمة الحديث في رواية حفيده عن النسخة المكتوبة. ويصلح أيضًا جوابًا عن صحيفة علي وكتاب عمرو بن حزم.

ولو فرضنا أن بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن بها تعارضًا يصح أن يكون أحدهما ناسخًا للآخر لكان لنا أن نستدل على كون المنهي هو المتأخر بأمرين، أحدهما : استدلال من روي عنهم عن الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها وذلك بعد وفاة النبي ــ ــ. وثانيهما عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ولو دونوا ونشروا لتواتر ما دونوه.

فعزيمة عليّ على من عنده كتاب أن يمحوه ــ وقول أبي سعيد الخدري (تريدون أن تجعلوها مصاحف)، وقول عمر بن الخطاب عند الفكر في كتابة الأحاديث أو بعد الكتابة (لا كتاب مع كتاب الله) في الرواية الأولى ــ وقوله في الرواية الثانية بعد الاستشارة في كتابها (والله إني لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا).

وقول ابن عباس (كنا نكتب العلم ولا نُكتبه) أي لا نأذن لأحد أن يكتبه عنا ــ ونهيه في الرواية الأخرى عن الكتابة وقوله الذي تقدم في ذلك ــ ومحو زيد بن ثابت للصحيفة ثم إحراقها وتذكيره بالله من يعلم أن يوجد صحيفة أخرى في موضع آخر ــ ولو بعيد ــ أن يخبره بها ليسعى إليها ويحرقها. وقوله الذي تقدم في ذلك - وقول سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه لو كان يعلم بأنه يكتب عنه لكان ذلك فاصلاً بينهما - ومحو عبد الله بن مسعود للصحيفة التي جاء بها عبد الرحمن بن الأسود وعلقمة، وقوله عند ذلك (إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره) كل هذا الذي أورده ابن عبد البر وأمثاله مما رواه غيره كإحراق أبي بكر لما كتبه وعدم وصول شيء من صحف الصحابة إلى التابعين وكون التابعين لم يدونوا الحديث لنشره إلا بأمر الأمراء يؤيد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يمحونه.

وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث، بل في رغبتهم عنه، بل في نهيهم عنه قوى عندك <u>ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث دينًا عامًّا دائمًا كالقرآن</u>. ولو كانوا فهموا عن النبي ــ ــ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به، ولم يكتفوا بالقرآن والسُنة المتبعة المعروفة للجمهور بجريان العمل بها، وبهذا يسقط قول من قال : إن الصحابة كانوا يكتفون في نشر الحديث بالرواية.

وإذا أضفت إلى ذلك كله حكم عمر بن الخطاب على أعين الصحابة بما يخالف بعض تلك الأحاديث، ثم ما جرى عليه علماء الأمصار في القرن الأول والثاني من اكتفاء الواحد منهم، كأبي حنيفة بما بلغه ووثق به من الحديث وإن قل، وعدم تعنيه في جمع غيره إليه ليفهم دينه ويبين أحكامه قوي عندك ذلك الترجيح.

بل تجد الفقهاء بعد اتفاقهم على جعل الأحاديث أصلاً من أصول الأحكام الشرعية، وبعد تدوين الحفاظ لها في الدواوين وبيان ما يحتج به وما لا يحتج به لم يجتمعوا على تحرير الصحيح والاتفاق على العمل به. فهذه كتب الفقه في المذاهب

المتبعة لا سيما كتب الحنفية فالمالكية فالشافعية فيها مئات من المسائل المخالفة للأحاديث المتفق على صحتها، ولا يعد أحد منها مخالفًا لأصول الدين، وقد أورد ابن القيم في (أعلام الموقعين) شواهد كثيرة جدًّا من رد الفقهاء للأحاديث الصحيحة عملاً بالقياس أو لغير ذلك، ومن أغربها أخذهم بعض الحديث الواحد دون باقيـه، وقد أورد لهذا أكثر من ستين شاهدًا.

التحول الإمبراطوري
وانعكاساته على التحديث

حدث الاكتساح الإسلامي الذي كانت قاعدته المدينة، والذي انطلقت منه الجيوش إلى العراق والشام ومصر، وأسقطت الدولة الفارسية العريقة، وزلزلت الدولة البيزنطية وأنهت حقبة طويلة من تبعية مصر لروما، لم يكن الأمر المثير للدهشة هو السرعة العجيبة التي تم بها هذا كله في قرابة عشر سنوات، مما لم يحدث في التاريخ بل أيضًا لأن الغزو العربي/الإسلامي تميز عن كل الاكتساحات والغزوات السابقة التي قامت في العراق أيام حمورابي، أو مصر القديمة أيام تحتمس إلى حقبة الحضارة الرومانية وفرسانها وصفوف جيوشها المنتظمة، ورايات النسر المرفوعة، كانت الفتوحات الإسلامية/العربية فتوحات حضارية تحمل "الكتاب والميزان" كما قال القرآن، أي المعرفة والعدل، اتسمت برحمة غير معهودة وسماحة لم توجد من قبل، ومحافظة على الأديار والرهبان، ورغبة في تقبل الآخر، كانت فتوحات للتوطن والتعايش وليست اكتساحات عسكرية تنحسر بانحسار العسكر، وقد أعطت البلاد المفتوحة لغتها ودينها، وأصبحت هذه البلاد أوطانها وسكنها العرب، حتى القاصية منها مثل أسبانيا والمغرب أو جنوب السودان ووسط أفريقيا، كما أن البلاد المفتوحة قدمت شعوبها التي اندمجت في المجتمع الإسلامي واصطنعوا لأنفسهم علاقة ولاء بالقبائل الفاتحة، ومن بين هؤلاء الموالي برز أغلبية الفقهاء، وأغلبية المحدثين، بل وحتى اللغة العربية نفسها والمفروض أن تكون الأستاذية فيها للعرب، زحف عليها الموالي وأصبح سيد العربية غير منازع من الموالي "سيبويه" ولم يثر الدهشة أن يكون صاحب هذا الاسم الغريب هو صاحب "الكتاب".

ويمكن القول دون مبالغة أن الفتوح العربية قامت بأعظم حركة مزاوجة في العالم ما بين الشعوب الغالبة والشعوب المغلوبة، فبعد بداية مرحلة التصادم، جاءت مرحلة التسالم، ثم أعقبتهما مرحلة "التلاقح" الفكري التي قدمت الشعوب المغلوبة التي كانت أكثر حضارة، علومها فترجمت كتب من الهنـد وفارس، ثم ترجمت الفلسفة اليونانية وظهر العرب أكثر حرصًا عليها من حرص أهلها أنفسهم، وهذه التجربة في تاريخ البشرية لم تسبق أو تلحق، ولا يمكن أن تقارن بها محاولة التقريب التي قام بها الإسكندر ما بين اليونان وفارس، ولا حركة التزويج ما بين يونانيين وفارسيات فإنها طويت مع النهاية السريعة للإسكندر.

ولكن هذه الصورة الفريدة من "العولمة" المبكرة تضمنت أيضًا عناصر سلبية أوهنت من "وحدة المجتمع وسمحت بدخول أجناس من كل شعوب العالم من ترك وديلم ومن فارس وإيران وبيزنطة ومصر والهند وأفريقيا، ولكل هذه الأجناس رواسبها وتراثها الحضاري ومللها ونحلها، ومن يقرأ كتاب "الملل والنحل" للشهرستاني يعجب مما حفل به المجتمع الإسلامي، إن بلدة صغيرة مثل "سلمية" في سوريا كانت تضم من الملل والنحل ما يكفي لبلبلة دولة، وأن "جبل عامل" في لبنان كان معقل الفكر الشيعي، وأن البصرة كانت باب العراق المنفتح على الهند وفارس، ومنها دخلت أفكار

زرادشت وماني، وكان المتنبي يجري حصانه مسافات شاسعة في صميم الوطن الإسلامي، "ولكن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان"، بينما كان موسى بن ميمون يتنقل من بغداد إلى قرطبة، فيكون مسلمًا في بغداد ويهوديًا في قرطبة، ويكتب العبرية بحروف عربية.

كان المجتمع الإسلامي يعيش في "فوضى خلاقة" تسمح لكل صاحب فكر بجانب من الحرية بحيث يمكن أن تظهر "القدرية" جنبًا إلى جنب "الجبرية" و"المرجئة"ـ جنبًا إلى جنب "الخوارج"، و"الشيعة" جنبًا إلى جنب "السُــنة"، وتنبثق عن "السُـنة" "المعتزلة"، بينما يخلع شيخ المعتزلة ثوبه في المسجد ويعلن أنه "خلع" المعتزلة كما خلع ثوبه.

ووجد من النساء اللائي :

يخبئن أطراف البنان من التقى   ويسعين شطر البيت معتمرات

كما وجدت الوقاح الصريحة :

أنا والله أصـلح للمعــــــالي   وأمشي مشــيتي وأتيه تيهـا
أمكن عاشقي من لثم خـدي   وأعطي قبـلتي من يشـتهيها

ورمى ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث"ـ أئمة المعتزلة النظام وأبي هذيــل العلاف وهشـام ابن الحكم وثمامة بأشنع التهم، مما يوحي يأن الأمر ليس أمر حرية فكر، ولكن تحلل من التزام، فإن لم يكن صادقاً فيما رواه، فهذا ما يمثل شنآن العداوة بين الفرق الإسلامية، ووسط هذا جميعًا تظهر مجموعة غامضة تحمل اسم إخوان الصفا، وتقول : إن الشريعة دنستها الغشاوات وأفسدتها الضلالات ولا يغسلها إلا الفلسفة اليونانية التي تمثل الحكمة وتعبر عن فكرها في أربعة مجلدات كبيرة كلها نقل من الفلسفة اليونانية، وقد تأثر الفكر الإسلامي بأفكار أرسطو "المعلم الأول"، وتحدث ابن رشد عن أفلاطون وأرسطو كما يتحدث أشد المعجبين "بالمعجزة اليونانية"ـ ووصل أثره إلى الفقـه، بل والتوحيد، وقال الغزالي في كتابه "المستصفي" وهو من مراجع أصول الفقه : إن من لا يلم بالمنطق لا يوثق بعلمه أصلاً"، وأفرد له صفحات طوال في مقدمته.

أين هذا المحيط المتلاطم الأمواج المتعدد التيارات من عالم المدينة التي كانت الأصل ؟ كانت المدينة ساذجة، طبيعية تعيش على الفطـرة وما يهدي إليه الفكر المستقيم، وما كان هنـاك مشاكل، وقد ولي عمر القضاء لأبي بكر فظل عامًا لا يأتيه متقاض، وكان من يقترف إثمًا يسعى بنفسه إلى الرسول [illegible]

[illegible] هي شرعية القرآن، ولما تعددت القضايا والمشكلات الناتجة من الاهتمامات المتعددة للناس كان هناك حاجة ماسة لضبطها على أساس شرعي، والأساس الشرعي هو القرآن، ولكن القرآن لا يعالج التفاصيل، ولكن الكليات، ولم يكن المناخ يسمح باستخلاص الأحكام الفروعية من القرآن نفسه، فهذا ما تولته السُـنة عندما عهد إليها ببيان ما أنزله القرآن، ويدخل فيه تفصيل ما أجمله، ولكن السُـنة أيضًا كانت عاجزة لأنها كانت سُـنة مجتمع المدينة الساذج الذي لا يعرف قضايا مجتمع العواصم الكبرى بملايينها من مختلف الجنسيات والمستويات، فلم تسعفهم السُـنة التي توارثوها عن المدينة، ومن ثم تكاثفت الجهود لاستكشاف أحاديث تتضمن الأحكام المناسبة منسوبة إلى الرسول [illegible].

[illegible] رفض، وأقنع المنصور بأن أهل كل مصر قد انتهى إليها علم فهي تحكم به فدعها، كانت الشريعة وقتئذ حرة يقضي فيها مجتهدون أحرار، وكان من شأن هذا أن يوجد اختلافاً، وكان هذا يرضي المجتهدين، كما كان يرضي الجمهور، لأن الاجتهاد مفتوح وأصحابه كثر فكان من لا يعجبه حكم مجتهد يجد ما يعجبه عند مجتهد آخر، ولكن هذا كان ضد ما تريده الدولة التي تريد قانوناً يسري على الجميع ويريحها، على أن التطور أراحها إلى حد ما فقد كان لابد "للفوضى الخلاقة" أن تنتهي إلى قرار، وكان القرار هو إغلاق باب الاجتهاد والاكتفاء بالمذاهب الأربعة.

إن هذا لم يحل مشكلة عدم وجود أحكام فيما كان بين الناس من سُـنة، وقد رأينا في الفصل السابق أن الاتجاه المقرر أيام الرسول [illegible] هو عدم كتابة الأحاديث والإقلال من الرواية، وتحريم تدوينها، وهكذا أصبحت القضية الملحة هي استكشاف الأحاديث بأي طريقة وانبعث لهذا مجموعة من العلماء جعلوا مهمتهم استكشاف الأحاديث والجري وراءها وركوب الصعب والذلول، ونجحوا بالفعل في العثور على بعض تابعي التابعين ممن حفظوا بعض الأحاديث، ولكنها لم تكن كافية، وفي الحقيقة أن فكرة البحث عن أحاديث كانت غير سليمة، فمن غير المعقول أصلاً أن الرسول [illegible]"، وأن هذه الآراء كانت مخبوءة في مكان ما مثل الموميات والآثار التي خلفها المصريون القدماء واستكشفها المستكشفون.

أمام هذه الوقائع كان الحل الوحيد هو وضع الأحاديث.

وكانت فكرة وضع الأحاديث رغم ما يبدو من بشاعتها قد مورست بالفعـل من قبل مجموعة أطـلق عليها "الوضاع الصالحون"، ولم يكن في سلامة إيمانهم مطعن،

ولكنهم وجدوا أن الناس انصرفوا عن القرآن إلى فقه أبي حنيفة فوضعوا أحاديث في فضل كل سورة، فمن حفظ سورة كذا بنى الله له بيتاً في الجنــة، ومن حفظ سورة كذا غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومن قرأ سورة كذا سقطت ذنوبه وأصبح كيوم ولدته أمه.. الخ، ولما تنبه بعض الناس إلى هذا العمل ولاموا الذين قاموا به قائلين "تكذبون على رسول الله" ردوا نحن نكذب لرسول الله، أي لحساب رسول الله وما جاء به من الذكر المبين، ولعلهم اعتقدوا أن هذا من الاجتهاد المباح الذي يثاب عليه.

وهذه السابقة توضح لنا كيف أن غاية تبدو حسنة تؤدي إلى وسيلة سيئة.

كان المجتمع الإمبراطوري بملايينه يحتاج إلى أحكام مقننة تحقق مقتضيات الدولة الإمبراطورية، وكان نظام الحكم الذي فرض ديكتاتورية سياسية، ولا يقبل معارضة، قد فتح الباب على مصراعيه لهذه الملل والنحل والمذاهب وكأنه رأى أنها تشغل الناس عن محاسبة الحاكم وتستهلك طاقاتهم في مجادلات نظرية ومذهبية، وأنها تنقلهم من عالمهم السيء إلى عالم آخر تحتدم فيه الأفكار، ولهذا فإنه تقبل الحريات المذهبية. ولكنه في الوقت نفســه كان بحاجة إلى قوانين تخرس المعارضة باسم الدين، وكان لابد للفقهاء أن يحققوا هذا للحاكم كائناً من كان، وكان أتقى فقيه، وهو الإمام أحمد بن حنبل الذي يمثل السلف الصالح يقرر ضرورة التسليم للحاكم حتى وإن كان ظالمًا، وقد لقي على يدي المأمون والمعتصم ما أشفى به على الهلاك، ومع هذا فإنه لم يكن يقر الثورة على الحاكم، وكان الإمام أبو حامد الغزالي الذي لا يمكن أن تمتد إلى تقواه وورعه شائبة شك يقرر ضرورة الطاعة للمغتصب مادام قد وصل إلى الحكم بالفعل لأن الثورة عليه تؤدي إلى الفتنة الكبرى، وتحدث في "الإحيــاء" بكلمات تقطر أسى عن هذه الضرورة المؤلمة، فإذا كان الأئمة من مثل الإمام أحمد بن حنبل والإمام الغزالي رضخوا أمام ظلم الحكام، فهل يعسر على فقهاء السلطان أن يضعوا أحاديث تقرر طاعته وتعطيها الصفة الشرعية من نوع : "أطع الأمير وإن غصب مالك وضرب ظهرك"، كما لم يكن عسيرًا أن يقرروا حـد الردة لا ليطبقوه على المرتد، فهذا ترف فكري، ولكن على كل من "جحد معلومًا من الدين بالضرورة"، فهنا يمكن أن تجد مائة تهمة تضعها تحت مفهوم "المعلوم من الدين بالضرورة" بما في ذلك الثورة على الحاكم باعتبار أن القرآن يقرر "أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ"، فأي مخالفة للحاكم تعد جحدًا لما جاء به القرآن.

لا يمكن فهم نشوء وتضخم ظاهرة الوضع إلا عندما نتفهم حالة المجتمع الإسلامي من كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا عندما نتعرف على عوامل كانت تدفع هذه الظاهرة دفعًا، وتجعل لها ضرورة التعرف على قانون العرض والطلب أو بتعبير أدق الطلب والعرض بمعنى أنه عندما توجد حاجة إلى أمر ما بحكم الأوضاع والملابسات والعوامل العديدة التي تتضافر لذلك، فلابـد أن

تظهر الوسـيلة التي تحقق هذا، وإذا كان الأثر يقول "لكل ساقطة لاقطة" فقد يكون الأدعى أن وجود "لاقطة" لابد وأن يؤدي إلى ظهور الساقطة، وقد ترى مصداقية ذلك في تضمين الأفلام السينمائية لبعض مناظر الرقص أو العري، فإذا سألت مخرجيها ومنتجيها قالوا : "الناس عاوزة كده"، أو أن يكون ظهور راقصة ذائعة أو مهرج مشهور في أحد الأفلام سببًا في التهافت عليه، ويتم هذا بطريقة تلقائية لأن الضرورات ما أن تدخل من الباب حتى تخرج القيم من الشباك، وكما يقول الحديث : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) إن إيمانه تبخر بتأثير الشهوة الجامحة، ومن ثم يقوم بها، وقد يندم بعدها إذا كانت هذه الضرورة عابرة، أما إذا كانت دائمة فيمكن في هذه الحالة أن يوجدا معًا الشهوة والإيمان على ما في ذلك من تناقض ويمارسان بالتبادل، للإيمان وقته وللشهوة وقتها طبقاً لمذهبهم، وقد يتبجح بعض أصحاب ذلك أن هذا هو ما يحدث في الزواج، وفي غيبة التقوى توضع الأحاديث بكل قوة، ودون تردد بأحكام وتقنية لتحقق الهدف المطلوب، فإذا كان المطلوب مثلاً إرهاف حاسة التقوى وردع الناس عن ارتكاب الذنوب فإن أفضل المداخل لذلك وضع أحاديث تبدأ بعذاب القبر وأخوف ما تخافه هو النار وتنتهي بعذاب النار، ذلك لأن الناس أخشى ما تخشاه هو "الموت"، فإذا اقترن الموت بعذاب فإن هذا يبلغ بالأثر إلى أقصى مداه ويحقق المطلوب منه وهو الردع، والمفارقة أن هذا الوضع لا يبدو لأصحابه جريمة ولكن فضيلة، لأن الوسيلة وإن كانت وبيلة، فإن الغاية وهي إرهاف الحاسة الإيمانية نبيلة، وبالطبع يفوتهم أن النبل لا يمكن أن يؤتي بالإرهاب والتخويف.

وانظر إلى براعة الإخراج وقد صور للميت شجاعًا أقرع يضربه ضربة يسمعها كل الثقلين إلا الإنسان ! أو كيف يضغط القبر على شاغله ضغطة يتحول بها جنبه الأيمن إلى الأيسر والأيسر إلى الأيمن.. الخ، هذا أقرب إلى الإخراج الفني من الرواية النبوية.

* * *

مناخ الاستحلال :

أشرنا فيما سبق إشارات عامة إلى العوامل التي جعلت وضع الحديث ضرورة، وجرأت الناس على وضعه، ولكن يبدو أن هذه النقطة بالذات تحتاج إلى تجلية أكثر، لأن القارئ العادي الذي تربى على تقديس السلف يصعب عليه أن يسلم بوقوع هذا الوضع الوبائي الذي انزلقت إليه قبيلة "حدثنا"، ولا يمكن أن يقتنع إلا عندما نقدم إليه الظروف والملابسات التي عمقت فكرة "الاستحلال"، وبالتالي مهدت السبيل لظهور ألف ألف، أي مليون حديث كان يلم بها أحمد بن حنبل.

يجب أن نعلم أن الكيد للإسلام قد ظهر مع الأيام الأولى لإعلان الرسول ـ ﷺ ـ دعوة الإسلام، وبدأ هذا الكيد باضطهاد فقراء ومستضعفي المسلمين اضطهادًا مروعًا أدى إلى استشهاد أبي عمار بن ياسر وأمه، ودفع المسلمين لأن يهاجروا إلى الحبشة

مرتين، وظل لمدة 13 عامًا وختم بمؤامرة محكمة على الرسول ــ ﷺ ــ اشترك فيها شاب من كل قبيلة أعطوه سيفاً حتى يضيع دمه بين القبائل، وعندما أفلت الرسول وهاجر إلى المدينة ظهر في المدينة فئتان ناصبا الإسلام العداء، الأولى فئة من المنافقين وعلى رأسهم عبد الله بن أبي ــ زعيم الخزرج ــ الذي كانوا يعدون له التاج ليولوه ملكاً للعرب عندما جاء الرسول ــ ﷺ ــ فانهار مشروعهم واضطغنوا هؤلاء المنافقين ضطغناً داميًا للرسول ــ ﷺ ــ الذي حرمهم الثمرة عندما حانت ساعتها واستهدفوا أن يلغوا في القرآن "وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ" (فصلت : 26)، ولكنهم عجزوا عن ذلك، لأن القرآن محفوظ في الصدور، مثبت على كل ما يمكن الكتابة عليه من ورق أو جلد أو عظم.. الخ، ولأن أي لغو في القرآن سيتضح إذ يرفضه الإعجاز اللغوي، ولهذا عمدوا إلى وسيلة بديلة هي وضع أحاديث ملفقة عن سور مفتقدة، وآيات ضائعة وإضافات في السياق، وأنا أزعم أن شيئاً من هذا قد حدث في عهد الرسول ــ ﷺ ــ، ولكن لم يعلن إلا بعد ذلك، كما كان من شأنهم أن يدينوا الإسلام صبحًا ويعلنون الردة عنه مساءً "وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (آل عمران : 72)، وكان عميد المنافقين هو عبد الله بن أبي، وهو الذي قال "لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ" (المنافقون : 8)، وهو الذي أشاع شائعة الإفك التي نسبوها للسيدة عائشة، ولو قلنا إنه وشيعته وضعوا تلك الأحاديث التي تنتقص من القرآن، ووضعوا لها سندًا يرقى إلى عائشة أو عبد الله بن عمر.. الخ، ولم يعلنوها إلا عندما احتدمت الضغينة بين المسلمين واختلط الحابل بالنابل، فأظهروها على حياء حتى جاء الوقت الذي استكشفها المحدثون واعتمدوها وضموها إلى ما جمعوه، ولم يثر ما فيها من نكر حاستهم الإيمانية التي كانت قد تبلدت لكثرة ما عراها من صدأ وانحراف.

والفئة الثانية من الذين أرادوا الكيد للإسلام هم اليهود الذين تمنوا أن لا يظهر رسول عظيم في غير سلالة إسرائيل، ومع أن القرآن الكريم تحدث عنهم واعترف بسبقهم، وأن الرسول ضم اليهود المتحالفين مع الأنصار والمهاجرين في "أمة واحدة للمسلمين دينهم ولليهود دينهم"، فقد غلبت عليهم شقوتهم ودأبوا على الكيد للإسلام والتآمر مع وثني قريش وزعموا لهم أن دينهم أفضل من الإسلام وتعاونوا مع المشركين في حرب المسلمين حتى قضي عليهم الإسلام في بني قريظة وخيبر.

وكان أثر اليهود في "دس" أقاويل وأحاديث والتأثير على ما جاء به الإسلام قويًا وصريحًا في حالات كثيرة، كما في محاولتهم التأثير على عمر بن الخطاب، إذ دفع أحد من بني قريظة بصحيفة يقرأها.

ولدينا روايتان عن هذه الواقعة تضمنهما مسند الإمام أحمد بن حنبل :

الأولى : عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى النبى بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه النبى فغضب فقال : أمتهوكون فيها يا بن الخطاب ؟ والذى نفسى بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شئ فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذى نفسى بيده لو أن موسى حيًا ما وسعه إلا أن يتبعنى.

والثانية : عن عبد الله بن ثابت قال جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى النبى ، فقال يا رسول الله إنى مررت بأخ لى من قريظة فكتب لى جوامع من التــوراة، ألا أعرضها عليك ؟ قال فتغير وجه رسول الله. قال عبد الله فقلت له ألا ترى ما بوجه رسول الله ، فقال عمر رضينا بالله ربًا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا، قال فسُرى عن النبى ، ثم قال والذى نفسى بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتم إنكم حظى من الأمم وأنا حظكم من النبيين[1].

وفى موقعة اليرموك ضم المحدث الدقيق والذى يعد من أوثق الرواة فى الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص حمل زاملتين (ناقتين) من أحاديث أهل الكتاب، ولسنا نعلم على وجه التحقيق هل اختلطت هذه الأحاديث بأحاديث صحيفته القديمة التى كان يسميها الصادقة أم لا.. ولكن السيدة عائشة عندما علمت بذلك تطرق إليها الشك، ولم تعد تأخذ حديثه مأخذ التسليم.

ونحن لا نعلم كم سيدة من بني قريظة سبيت ودخلت البيت المسلم، وما أحدثت فيه من تخريب، ولا كم فتى لم يقتل لأنه لم يكن قد بلغ الحلم عاش بين المسلمين، والله أعلم بما أحدثه، إن آثار ذلك هي مما لا يدونه التاريخ، ولكن يكون له مع هذا أثر كبير.

إن حركة الردة التي أعقبت وفاة الرسول والتي كادت أن تشمل كل العرب ــ باستثناء المدينة ومكة ــ دلت على أن هؤلاء الأعراب ما دخلوا الإسلام إلا رهبًا ورغبًا وليس إيماناً وتسليمًا، وأنه ما أن توفى الرسول حتى أرادوا أن يعودوا إلى أعرافهم القبلية متحررين من الالتزام بدولة الخلافة، ولولا حزم أبي بكر لما عادوا، ولما توطد الإسلام في موطنه.

ولم يكد عمر يطعن ــ وطعنه في حد ذاته ينم عن مؤامرة فارسية ــ حتى بدأ الوهن وحدثت تلك الحوادث المأساوية وانشقاق مجموعات إسلامية وثورتهم على الخليفة عثمان وحضورهم إلى المدينة ومحاصرتهم عثمان حتى حالوا دون وصول الماء إليه، ثم هجومهم عليه وقتله وهو يقرأ في مصحفه وزوجته تذب عنه حتى أطارت السيوف بنانها، إن هذا لابد أن ينم عن فساد دخل الجماعات ودفعها دفعًا إلى

---

[1] **(1) الفتح الربانى فى ترتيب مسند الإمام احمد بن حنبل الشيبانى للشيخ البنا، ص 175، ج1.**

تلك الأعمال المنكرة التي ما كان الإسلام يقبل أن تمارس مع يهودي أو نصراني، ناهيك بخليفة المسلمين، وصهر الرسول .

وتكررت المأساة مع تولي علي وهو ابن عم الرسول وزوج ابنته ووالد الحسن والحسين وهو فارس الإسلام وفقيهه، إذ ثار عليه فريق من جيشه وأرادوه على أن يرضى بالتحكيم وأن يختار أبو موسى الأشعري حكمًا، ثم شعروا بخطئهم فاعتزلوا الجيش ونزلوا في حروراء وسيوفهم على عواتقهم ثم شعروا بخطئهم، ولما اعتزم علي أن يرسل أبا موسى الأشعري للتحكيم جاءه اثنان من الخوارج، فقالا : "تب عن خطيئتك"، وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم، فقال : قد كتبنا بيننا وبينهم كتابًا وعاهدناهم، فقال أحدهما : ذلك ذنب ينبغي التـوبة عنه، فقال عليّ ليس بذنب، ولكنه عجز في الرأي وقد نهيتكم، فقال الثاني : لئن لم تدع تحكيم الرجال لأقاتلنك أطلب بذلك رحمـة الله ورضوانه، فقال له عليّ تبًا لك ما أشقاك كأني بك قتيلاً تسفى عليك الريح، فقال : وددت أن قد كان ذلك، فقال له عليّ : إنك لو كنت محقاً كان في الموت تعزية عن الدينا، ولكن الشيطان قد استهواكم، فخرجا يتناديان "لا حكم إلا لله"، فقال عليّ : "كلمة حق أريد بها باطل".

ناهيك عن الوقائع المروعة، عندما حارب نصف المسلمين نصفهم الآخر في "صفين"، وعندما برزت عائشة في هودجها لتصبح غرضًا تصوب السهام إليه، فهل هناك انتهاك للحرمات أعظم من هذا، وأي حرمة أعظم من حرمة أم المؤمنين، وأي حرمة أعظم من علي بن أبي طالب، كيف توجه السهام إلى عائشة، وكيف يجابه علي بن أبي طالب بهذه المعارضة "المبدئية"، لولا أن الأمور قد التبست تمامًا على أصحابها حتى أصبح المعروف منكرًا والمنكر معروفاً.

لقد وصل الهوان درجة جعلت واصل بن عطاء يرفض شهادة أحد الذين كانوا في جيش معاوية أو جيش علي على باقة بقل، لأنه يعلم أن أحد الجيشين مخطئ، ولكن لا يقطع بأيهما، ومن ثم رفض شهادة أي منهما.

وختمت هذه الصفحة المروعة بما أثبت أن المحرمات قد زالت تمامًا عندما أطلق على عهد "الملك العضوض" عام "السُـنة والجماعة" !!

فانظر إلى قلب المفاهيم إلى أي حد وصل.

بدأ معاوية عمله بأن أمر بسب علي على المنابر، وهذه سابقة لم تعهد، ولم يكن لها أي داعي، وهي تدل تمامًا على أن ما عرف به معاوية من حلم وكياسة زالا تمامًا أمام هيمنة السلطة، كما أن استمرار ذلك حتى عهد عمر بن عبد العزيز يدل على استخذاء الأمة.

إن هذه السُـنة القبيحة قدمت بعض أفراد قبيلة "حدثنا" مثل حريز بن عثمان (المتوفى 163 هـ)، رأس النواصب الحريزية، فقد جاء في (تهذيب التهذيب) : عن إسماعيل بن عياش قال : كان حريز يسب عليًّا ويعلنه !! وقيل ليحيى بن صالح : لِم لم تكتب عن حريز ؟ فقال : كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليًّا سبعين مرة !! وفي (تاريخ بغداد)، و (تهذيب الكمال) عن جرير أن حريزًا كان يشتم عليًّا على المنابر، ومع ذلك قال ابن عدي : حريز من الأثبات في الشاميين، ووثقه القطان وابن معين، وقال الذهبي في (الميزان) كان متقناً ثبتاً، وحكى عن معاذ بن معاذ أنه قال : لا أعلم أني رأيت شاميًا أفضل منه ! وعن أبي داود : سألت أحمد عنه، فقال : ثقة ثقة ثقة، وعن أبي حاتم : لا أعلم بالشام أثبت منه !! واعتمد روايته أصحاب الصحاح الستة عدا مسلم، أما البخاري فروى عنه في (صحيحه) حديثين.

وكذلك يسار بن سبع أبو الغادية الجهني، اتفق المحدثون على أنه الذي باشر قتل الصحابي الجليل (عمار بن ياسر) ، قال ابن حجر في (تعجيل المنفعة) : "كان إذا استأذن على معاوية وغيره يقول : قاتل عمار بالباب، يتبجح بذلك"، ومع ذلك جعله أحمد بن حنبل في مسنده من أصحاب المسانيد من الصحابة وروى عنه عدة روايات، روى له البغوي، وأدخله ابن حبان في الثقات، وبجله الذهبي في (سير أعلام النبلاء).

وبسر بن أرطأة، قاتل المسلمين بأمر معاوية في اليمن وغيرها والمشهور بقتل طفلي عبيد الله بن العباس في أحد مساجد صنعاء مما أصاب أمهما بالجنون، ومع ذلك اعتبره في الصحابة كل من أحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وأبي داود وابن حبان والدارمي، وبالتالي اعتمدوا روايته في كتبهم ولم يترددوا في الترضية عنه.

* * *

ولا يقل سوءًا أن معاوية أدخل في الخلافة مبدأ الوراثة الذي دمرها من الداخل، ومن سوء حظه أن ابنه يزيد كان آخر واحد يصلح ليكون خليفة، وكانت توليته هي أول ضربة في بناء الخلافة الأموية، خاصة وأنه جاء بطاغية ولاه رقاب الناس هو زياد بن أبيه الذي أعلن مانيفستو الإرهاب :

- "حرام على الطعام والشراب حتى أسويها بالأرض هدمًا وإحراقاً".
- ".. وأنى أقسم بالله لأخـذن الـولى بـالمولى والمقيم بالظـاعن والمقبـل بالمـدبر والمطيع بالعاصى والصحيح منكم بالسقيم حتى يلقى منكم الرجل أخـاه فيقـول : "أنج سعد.. فقد هلك سعيد".
- ".. إياى ودلج الليــل، فإنى لا أوتى بمدلـج إلا ســفكت دمـه".
- أيها الناس : إنا أصـبحنا لكم ساسـة، وعنكم زاده نسوسـكم بسـلطان اللـه الـذى أعطانا، ونذود عنكم بفىء الله الذى خولنا فلنا عليكم السمع والطاعة.

"وأيم الله إن لى فيكم لصرعى كثيرة، فليحذر كل امرئ منكم أن يكون من صرعاى".

وهلك زياد، ولكن خلف ابناً "عبيد الله" لا يقل سوءًا ولا شرًا ولا إقدامًا على انتهاك الحرمات، وحسبنا مأساة كربلاء التي رأس جيشها عمر بن سعد بن أبي وقاص وأبوه هو أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن خيرة الصحابة فما أسمى الأب وما أسفل الابن، هذه الحرب التي أريد بها إبادة النسل النبوي، وقيل إن عمر بن سعد أمر أن تطأ الخيل أجساد القتلى، وأن استبعد بن كثير ذلك، ولم تبق كربلاء من نسل الحسين إلا على الصغير والمريض الذى لم يكن قد بلغ الحلم، واحتضنته أخته زينب ودافعت عنه بينما كان عبيد الله بن زياد يقول : "دعونى أقتله، فإنه بقية هذا النسل، فأحسم به هذا القرن، وأميت به هذا الداء وأقطع به هذه المادة"، وعليٌّ هذا هو عليِّ زين العابدين التي منه اتصل النسل النبوي.

ويحمل رأس الحسين شقي من أتباع الحاكم وهو يقول :

املأ وطائي فضة وذهبًا   قتلت خير الناس أمًا وأبًا

فهذا التعس تملكه حب المال وسيطر عليه حتى ليعترف أنه قتل خير الناس أمًا وأبًا.

وتصور كيف حارب مسلم بن عقبة المري قائد الجيش الأموي أهل المدينة ــ الأنصار ــ الذين أووا ونصروا وآثروا على أنفسهم ومكنوا للإسـلام عندما تنكرت له وتآمرت عليه عليـه قريش، لقد أعمل السيوف قتلاً وأباحها ثلاثة أيام انتهكت كل الحرمات ثم أجبر من بقي على أن يبايع على أنهم "خول يزيد"، وكان سر هذه العداوة المحتدمة أن الأنصار هم الذين هزموا قريش في بدر وقتلوا عظماء أمية.

هل هناك استحلال للمحرمات أسوأ وأفظع من هذا ؟

وهلك يزيد وهلك جباره الأول ثم جباره الثاني ابن الجبار الأول، وجاء عبد الملك بن مروان الذي قال : من قال لي اتقي الله قطعت عنقه.

جاء عبد الملك بجباره الحجاج بن يوسف الذي ألقى خطبته التي لا تقل عن خطبة زياد :

إنى لأرى رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها وأنى لصاحبها

وقضى على ملك بني أمية ظلمها وجبروتها، وظهرت الخلافة العباسية التي تسترت وراء "الرضا من آل محمد"، ولكن وصية إبراهيم الإمام (أي إمام هذا) لأبي مسلم : "أنت منا رجل من أهل البيت أحفظ وصيتى، أنظر هذا الحى من اليمن فأكرمهم وأسكن بين أظهرهم، فإن الله لا يتم هذا الأمر إلا بهم واتهم ربيعة فى

أمرهم، وأما مضر فأنهم العدو القريب الدار، فاقتل من شككت فيه، وأن استطعت أن لا تدع بخراسان من يتكلم بالعربية فأفعل، وأيما غلام بلغ خمسة أشبار تتهمه فأقتله".

وعمل أبو مسلم بهذه الوصية ويقال أنه قتل ستمائة ألف".

لعلنا قد قدمنا صورة للمجتمع الإسلامي فترة تحوله الإمبراطوري وما كان يعج ويطفح به من ملل ونحل وتيارات ومذاهب وجبروت في الحكم قهر الإرادات وأذل النفوس وأبعدها عن التمسك بالحق وهيئاتها لكي تصانع المجتمع ونعايشه وتسلك مسالك الاستحلال والنفاق والاستخذاء.. الخ.

* * *

من العوامل التي تواءمت مع مناخ الاتحلال أن قبيلة "حدثنا" جعلت التجميع هدفها الحاكم وهو القاسم المشترك الأعظم لها، فكلهم "جماعون" هدفهم الأول هو "التجميع" وبالطبع ففي هذا الهدف يكون من يجمع أكثر أفضل ممن يجمع أقل.

من شأن هذا الهدف أن يفرض على أصحابه خلائق وطبيعة تتواءم مع الهدف من ناحية قدر ما تتواءم مع مناخ الاستحلال، لأننا إذا استهدفنا الكم فلابد أن نتسامح في "النوعية"، وإلا فما الذي يجعل أبي هريرة ــ وهو راوية الإسلام كما يقولون ــ يستمع إلى كعب الأحبار ويضع كلامه في حديثه ؟ وما الذي يدفع عبد الله بن عمرو بن العاص وهو صاحب صحيفته التي كان يسميها "الصادقة" لأن يعود من حرب اليرموك بملء زاملتين (ناقتين) من حديث أهل الكتاب.

تكييف الطبيعة البشرية :

في السطور السابقة أوضحنا كيف أن العوامل السياسية بالدرجة الأولى قد أوجدت مناخ الاستحلال الذي سهل للمحدثين وضع الأحاديث استجابة لمقتضيات العهد وضروراته واستسلامًا لضغط الحكام سواء كان ترغيبًا أو ترهيبًا، ونريد الآن أن ننتقل إلى درجة أخرى، تلك هي أن استمرار هذا المناخ بضغوطه على فئة معينة فإنه يؤدي في النهاية إلى تكييف الطبيعة البشرية لهذه المجموعة بحيث تتلاءم تمامًا مع الوضع الجديد، وبانتفاء كل قوى المعارضة أو طردها إلى ركن قصي في اللاشعور، وبعد أن كان مناخ الاستحلال يجعلها "تستحل" وضع الأحاديث، فإنها بعد فترة تضع الأحاديث من تلقاء نفسها دون طلب أو ضغط من الحاكم، ويحدث لديها مثل ما حدث لكلاب بافلوف الذي تعود أن يقدم الطعام لكلابه مع دق الجرس، وبعد فترة معينة لم يعد يقدم طعامًا، ولكن يدق الجرس فيجري لعاب الكلب كما لو كان الطعام أمامه، وكل مجموعة من البشر توضع في ظروف استثنائية لمدة طويلة ومستمرة.

وما دامت هذه الظروف الاستثنائية، وضروب القسر والضغط محتومة، وممارسة عليها، فإنها تكيف نفسها للتلاؤم مع البيئة الجديدة حتى لا تهلك وكما يكيف الجسم

نفسه عند فقد عضو فتعمل الحواس الأخرى، فكذلك تدفع غريزة الحياة الغلابة في النفس الإنسانية إلى الاستجابة للوضع الاجتماعي وتكييف النفس على أساسه، بل وقد تزيد فتبدع له فلسفة الخضوع والاستخذاء.

وهي المرحلة التي عبر عنها شوقي عندما قال :

قد تعيش النفوس في الضيم حتى   لترى الضيم أنها لا تضـــــــــــام

ولا يقف الأمر عند السلبية أو الاستكانة، أنه يأخذ طابعه الإيجابي عندما تتطلب الظروف ذلك، وهذا هو ما يحدث للجنود الذين ينخرطون في المؤسسة العسكرية من الجندي حتى الضابط فكلهم يتصرفون تلقائيًا كما عودتهم المؤسسة بنظم الضبط والربط والتمارين الطويلة والمستمرة، بحيث لا يكاد يرى الجندي ضابطاً حتى يرفع يده بالتحية العسكرية، وإذا صدرت الأوامر إليه بإطلاق الرصاص، أطلقه ! ولو على آله وإخوانه، وإذا قيل له : "اضرب ياعسكري"، شرع عصاته وأخذ يضرب بلا رحمة، وإذا طلب إليه اقتياد عشرة أو عشرين من الشحاذين أو الباعة المتجولين، قادهم دون أن ينـال منه حالتهم البائسة وفقـرهم المدقـع، وإذا ارتفع صوت البروجي نفذت إشارته بطريقة لا شعورية، كأنما هو صوت القضاء والقدر ! فعندما حاول الخديوي توفيق ورياض باشا تهدئة ثائرة الجنود المتمردة في الآلاي الثالث قبيل مظاهرة عابدين (9 سبتمبر سنة 1881) المشهورة، وأطال معهم الحديث، ضرب البروجي نوبة "سونكي ديك"، فركب الجنود فورًا السونكي في رؤوس بنادقهم، وكانت هذه الحركة انتصارًا باهرًا للأوامر المجردة ولسلطة البوق على كل العواطف الشخصية والمشاعر الخاصة، والتي ولابد أثارها حضور سيد البلاد الشرعي، واسترضائه للجنود.

ولقد نتصور أن بيئة عظيمة الانحطاط كتلك التي يعشش فيها البغاء كفيلة بتحطيم كبرياء أصحابها وقتل كل أنواع الاعتزاز في نفسهم، ولكن الواقع خلاف ذلك، فمع أن البغَّي في شهورها الأولى ترزح تحت شعور الضعة والانحطاط ويأكلها الندم والألم، إلا أن إرادة الحياة الغريزية، وفعل البيئة المستمر ينقذانها من هذا الألم الجدير بالقضاء عليها، ويوجدان لها أنواعًا من الاعتزاز والكبرياء ويجعلانها تتقبل هذه الحياة، بل وتتحمس لها وتتمسك بها [مادامت تعلم أنها محتومة عليها لتلك الأسباب التي تحتم البغاء في المجتمعات المنحلة]، فلا تلبث الفتاة الطاهرة الغريرة أن تنقلب إلى بغي لعوب ثم إلى "معلمة" صناع تتفنن في شئون مهنتها التعسة، وتجعل همها إيقـاع البريئات المسكينات في شباكها، فإذا تحدث إليها متحدث عن الشرف والضمير أو رغب في إنقاذها، ولو حتى بالزواج لرفضت، فقد مرنت حواسها ونفسها على هذا النوع من الحياة، ولا تستطيع أن تغيره أو ترغب في بعض كوامن الندم التي استكانت وتكومت في جزء قصي من لاشعورها وانغمرت تحت أكداس الحاضر.

وعندما يفرض على السجين أن يظل في سجن خمسة عشر عامًا، فإن الشذوذ الجنسي لا يُعد شذوذاً وإنما أمرًا مقضيًا، وقد يكون بعض هؤلاء المسجونين ممن دخلوا السجن في جرائم "شرف" كما يقولون، أي قتلاً لرجل اتهم بعلاقة جنسية مع أخته أو زوجته، وقد يكون القتل لأخته أو زوجته نفسها، أو قد يكون عضوًا بجمعية إسلامية آمنت بالعنف، وفي النهاية قد يجد كل منهما نفسه وقد أصبح "زوجة" لمجرم عاتٍ، وما استهولوه في البداية يصبح دأبًا في النهاية.

وهذا التكييف للطبيعة البشرية وانتقالها من حال إلى حال، ومن النقيض إلى النقيض، هو وحده الذي يفسر لنا سر وجود مئات الألوف من الأحاديث الموضوعة، فإن استمرار العوامل السياسية والدينية التي أشرنا إليها قرناً بعد قرن كيفت في طبيعة المحدثين بحيث تحولوا من مناخ الاستحلال إلى مناخ الوضع التلقائي.

على أن هذا لم يحدث إلا بعد مرحلة طويلة أخذ فيها وضع الحديث شكلاً تدريجيًا.

* * *

من ترخص إلى ترخص :

بدأت الرحلة التي انتهت بوضع الحديث بمرحلة متسارعة من الترخصات، كل ترخص كان يسلم لآخر حتى انتهى إلى الوضع الصريح.

فمع أن الفقهاء قرروا أن مرتبة العلم اليقيني والضروري والقطعي هو ما جاءت به نصوص القرآن والمتواتر من الحديث والحكم العقلي الذي يدخل في إطار المسلمات مثل الثلاثة أكثر من الاثنين والاثنين نصف الأربعة، إلا أنهم عادوا فقرروا أن هناك علمًا بغلبة الظن أو رجحان صدق القضية ووقع ذلك في القلب موقع القبول وذلك في كل قضية دل دليل صحيح على قبولها، ولكن بقي احتمال ضئيل لعدم الثبوت، ولكنه فيما رأى المحدثون لا يمنع القبول.

وواضح التنازل فإن الظن بأسره مما لا يمكن أن يبنى عن قواعد ومبادئ وأحكام يفترض أن تتطلب يقيناً، وقد استخدم القرآن ظن ومشتقاتها بمعنى يغلب عليه الظن الباطل :

- "وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعجِزَ اللَّهَ فِي الأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا" (الجن : 12).
- "وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لا يُرْجَعُونَ" (القصص : 39).
- "وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ" (الجاثية : 33).
- "وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ" (الأنعام 116).

- "وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ" (يونس : 36).
- "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنْ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ" (الحجرات : 12).
- "وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئاً" (النجم : 28).

إن هذه الإشارات القرآنية ــ وهي قليل من كثير ــ كان من شأنها أن تحيك في صدور الذين قضوا بالصحة واليقين "بغلبة الظن"، ولكن الشقة بينهم وبين القرآن كانت قد بعدت فوهن أثرها على حين تحكمت فيهم وهيمنت عليهم إرادة "حدثنا".

واشترطوا في الحديث الصحيح أن يأتي من روايتين عن ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث، عالمًا بما يحيل معاني الحديث، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه إلى آخر ما اشترطه الإمام الشافعي في الرسالة، وكذلك الشروط الثمانية التي اشترطها الإمام أبو حنيفة في الحديث الصحيح.

ومع أن الحديث الصحيح حتى لو اتبع معايير الشافعي وشروط أبي حنيفة لا يعد صحيحًا إلا بمعنى غلبة الظن، لأنه ليس قرآناً ولا حديثاً متواترًا، فإنهم ذهبوا إلى أن كل حديث أحادي صحيح تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها أو طعن فيه، فإنه يفيد العلم واليقين سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما، وطبقاً لهذا فإن كل ما جاء عن نسخ القرآن أو إخبار بالمغيبات يجب الالتزام به ــ علمًا وعملاً ــ بدعوى أن "الأمة تلقته بالقبول من غير نكير منها، ولا طعن فيه" وإنكار ــ أبو مسلم الأصفهاني للنسخ اعتبر خروجًا وشذوذاً ــ وبالتالي فإن تحفظ هذا "الواحد على الذي تلقته الأمة بالقبول.. الخ"، يرفض ولا يعتد به.

كما أنهم أخذوا يتحايلون على شروط الصحيح بالتسامح بالنسبة للراوي كان يكون مستورًا وكان الحديث مرسلاً، وهل اجتمعت فيه كل هذه الشروط أو انتفى بعضها، وقد جاء في البخاري ومسلم أحاديث جماعة من الضعفاء، وارتأى بعض العلماء أنه لا عيب في ذلك.

أما الحديث الحسن فهو الذي يختل فيه شرط الصحيح اختلالاً يسيرًا لا يضر، فهو وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، وإذا تعددت طرق الحديث الحسن فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح، ولكنه يسمى في هذه الحالة الصحيح لغيره.

وقال النووي في مقدمته على صحيح مسلم : "والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء".

فنحن نرى هنا أن الحديث الحسن ألحق بالصحيح ولا يغير هذه الحقيقة أن يكون "صحيحًا لغيره" وبهذا أصبح كما قال النووي "عليه مدار أكثر الحديث".

أما الضعيف فهو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن، كما قال النووي وابن الصلاح أو هو ما نقص عن درجة الحسن كما قال ابن دقيق العيد "إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة فقد أوصل أنواع الضعف ابن حبان إلى تسعة وأربعين نوعًا وبلغ العراقي في شرح الألفية إلى اثنتين ومائة".

وقال الفقهاء إن الحديث الضعيف نوعان : ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، وهذا الأخير هو الذي عناه ابن تيمية وهو الذي قال عنه بعض العلماء "الحديث الضعيف أحب إلى من القياس".

ودافع بعض المحدثين عن أحاديث ضعيفة وأثبتوا الطرق التي ترفعها إلى درجة الحسن أو حتى الصحيح، قال المحدث الشعراني تلميذ الحافظ السيوطي في الميزان : "وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه وألحقوه بالصحيح تارة، والحسن تارة أخرى".

وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرًا في كتاب (السنن الكبرى) للبيهقي، التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم، فإنه إذا لم يجد حديثاً صحيحًا أو حسناً يستدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد مقلديه يروى الحديث الضعيف من كذا وكذا طريقاً، ويكتفي بذلك ويقول : "وهذه الطرق يقوي بعضها بعضًا".

ويقول الإمام النووي في بعض الأحاديث : "وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة، فمجموعها يقوي بعضها بعضًا، ويصير الحديث حسناً ويحتج به".

وفي عون الباري نقلاً عن النووي أنه قال : "الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقي عن الضعف إلى الحسن ويصير مقبولاً معمولاً به".

ونقل أبو عبد الله بن منده عن أبي داود ــ صاحب السنن ــ أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال".

* * *

وكأن هذا لم يكن كافيًا، إذ ارتأى العلماء عدم قصر الحديث على ما نسب إلى النبي ، ولكن أيضًا ما نسب إلى الصحــابي والتابعي، واعتبروا أن ما نسب إلى الرسول مرفوع، وما نسب إلى الصحابي موقوف، وما نسب إلى التابعي مقطوع.

وقال النووي : إن الأثر يطلق على المروي مطلقاً، سواء كان عن رسول الله أو عن صحابي.

كما ذهبوا إلى أن السنة عند المحدثين هي بمعنى الحديث والخبر والأثر على رأي الجمهور، كما تطلق على سُـنة الخلفاء الراشدين، كما تطلق على أعم من ذلك عند التقييد.

وارتأى المحدثون الأخذ بفتوى الصحابي.

قال الحافظ بن حجر ــ رحمه الله ــ : "الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث".

وقال الحافظ السيوطي عقبه : "فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع".

- فالمرفوع : ما أضيف إلى النبي [illegible].
- والموقوف : ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.
- والمقطوع : ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل.

[illegible] : "[illegible] عند أرباب هذا الفن أن الخبر مرادف للحديث".

وقال العلامة محمد السماحي : "مذهب الجمهور أن الخبر والحديث متساويان تعريفاً فيعمان، ما أضيف إلى النبي [illegible]".

[illegible] أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بالأثر.

وذكر شيخ الإسلام ابن حجر في شرح النخبة : "أن أهل الحديث يطلقون الأثر على الموقوف والمقطوع أيضًا.

وقد قال الإمام النووي عند شرحه لقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه :

"ودلت السُـنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق وهو الأثر المشهور عن رسول الله [illegible] : ([illegible]) [illegible]".

أما قوله : "الأثر المشهور عن رسول الله [illegible]".

[illegible] مع أنه شرح فيه الأحاديث المرفوعة أيضًا.

وللطبري كتاب سماه "تهذيب الآثار" مع أنه مخصوص بالمرفوع وما ذكر من الموقوف فبطريق التطفل والتبع، ومنه قولهم "الأدعية المأثورة" لما جاء عن رسول الله [illegible].

والخلاصة أن الحديث في مصطلح الجمهور كما قال العلامة السماحي هو : "ما أضيف للنبي ﷺ [illegible]"(1).

وهناك مجالات أخرى للترخص تقبلها المحدثون كالإرسال والتدليس، فيروي التابعي مثلاً حديثاً عن رسول الله ﷺ دون وصله بالصحابي الذي روى عن الرسول، أو يروي الصحابي حديثاً لم يسمعه هو بالذات عن الرسول ولكنه سمعه من صحابي آخر عن الرسول، وهذا النوع من الإرسال هو ما سنعالجه هنا، لأن المحدثين وإن اختلفوا في قبول المرسل إلا أنهم تقبلوا ــ فيما يشبه الإجماع ــ مرسل الصحابة.

وقد يهون أمر الإرسال إذا علمنا أن اتصال الرواة في الفترة ما قبل التدوين هومما لم يكن موضوعًا لتحقيق وكل ما أمكن التثبت منه هو ما بين راوي كالبخاري وشيخه كالحميدي، أما هل كان هناك اتصال ما بين الرواه واحدًا مع الآخر بعد الحميدي حتى الراوي عن الرسول فليس هناك توثيق، وكان على المتأخرين أن يفترضوه افتراضًا ما لم يكن هناك دليل على عدم الصلة بين راويين كموت أحدهما قبل ولادة الثاني.

وعلى هذا فقد تكون معظم الأحاديث التي وصلتنا مرسلة دون أن نعلم.

وليس الخطأ في الإرسال الكذب ــ كما توهم المحدثون ــ فإن مظنة الكذب مستبعدة عن الصحابة، ولكن نقل الحديث من سامع إلى راوٍ ومن راوٍ إلى سامع خاصة عندما تتكرر العملية، وقد تكررت بالطبــع قبل التـدوين عـدة مرات لابــد وأن يؤدي إلى نوع من التحريف قد يغير المعنى المقصود نتيجة لسوء الســمع أو سوء الفهم خاصة مع جواز ــ أو قل حتمية ــ الرواية بالمعنى.

أما التدليس فهو كما يرى البزار على قسمين :

(1) تدليس الإسناد. (2) تدليس الشيوخ.

والأول هو أن يروى عمن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه أو كما يعرفه ابن الصلاح : "هو أن يروى عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه قد لقيه وسمع منه".

واعتبر البعض أن حديث الرجل عمن لم يدركه، مثل مالك ابن أنس عن سعيد بن المسيب، وسفيان الثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه هذا أنه تدليس.

ويقول مؤلف "أسباب اختلاف المحدثين" : وهذا القول هو أوسع الأقوال، والقول به يترتب عليه أمر خطير وهو أن أحدًا من العلماء لم يسلم من التدليس في قديم

---

(1) **أسباب اختلاف المحدثين للأستاذ خلدون الأحدب، ص (21 ــ 23) الجزء الأول بتصرف، نشر الدار السعودية، جدة.**

العصر ولا حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين لم يوجد لهما شيء من هذا كما قاله الحافظ بن عبد البر : "وكان دليلهم أن الذين حدثوا عمن لم يدركوا كمالك بن أنس عن سعيد بن المسيب، وسفيان الثوري عن إبراهيم النخعي وما أشبه كان يمكنهم لو شاء أحدهم أن يفعل، أن يسمى من حدثه فسكوته عن ذكر من حدثه مع علمه نوع من التدليس".

وبهذا التعريف نفهم ما قيل عن سفيان الثوري : "كان سفيان الثوري إمامًا في الحديث، وفي رواية أمير المؤمنين في الحديث، وكان مع ذلك يدلس"، وما رمى به مالك من التدليس.

وروي الخطيب في الكفاية عن الفضل يعني ابن موسى يقول : قيل لهشيم ما حملك على هذا ؟ يعني التدليس، قال : إنه أشهى شيء !

والنوع الثاني من التدليس هو تدليس القطع (كما سماه الحافظ بن حجر)، ويسمى أيضًا تدليس الحذف، وهو أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ أو يأتي بها ثم يسكت ناويًا القطع [أسباب اختلاف المحدثين] ص 286.

والتدليس ــ خاصة تدليس الإسناد ــ مكروه كراهية ذهب بها صاحب اختلاف المحدثين إلى كراهة التحريم، وقال : "وقد ذمه أكثر أهل العلم"، قال شعبة بن الحجاج : "التدليس أخو الكذب"، وقال حماد بن زيد : "التدليس كذب"، ثم ذكر حديث النبي [illegible] وقال شعبة : "لأن أزني أحب إليَّ من أن أدلس".

وكان عبد الله بن المبارك يقول : "لأن نخر من السماء أحب إليَّ من أن ندلس حديثاً".

وقال سليمان بن داود المنقري : "التدليس والغش والغرور والخداع والكذب تحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد".

وقال أبو أسامة : "خرب الله بيوت المدلسين ما هم عندي إلا كذابون" [الكفاية] ص 356.

ويفترض مع هذا أن يُستبعد الحديث المدلس من الاحتجاج، وأن يجرح المدلس، ولكن الحقيقة أن ثمة ثلاثة أقوال :

الأول : أن التدليس جرح للمدلس مطلقاً.

والثاني : قبول خبر المدلس.

والثالث : أن المدلس إذا كان لا يروى إلا عن ثقة استثنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه، وهذا الأخير هو مذهب أكثر أئمة الحديث كما قال الحافظ بن عبد البر في التمهيد.

وواضح أن نزعة الترخص والتساهل دخلت ــ وأن عامة الحديث لم تخل من درجة من درجات التدليس ــ كما قلنا عندما اشرنا إلى النوع الأول الذي قالوا عنه ــ كما ذكرنا ــ إن أحدًا من العلماء لم يسلم من التدليس في قديم الدهر [بما في ذلك مالك، وهو النجم في الحديث بتعبير الشافعي]، وإذا وضعنا في تقديرنا ما جاء في هذا الفضل بدءًا من التشدد أولاً ثم الترخص بعد ذلك لتفهمنا الكثير من المفارقات التي يحفل بها الحديث، كأن يوجد من الأئمة متساهلون ومتشددون، فمن المتساهلين سفيان الثوري الذي قال عنه الحافظ السخاوي : "أما سفيان الثوري فكان يترخص على سعة علمه وشدة ورعه، ويروى عن الضعفاء حتى قال فيه صاحبه شعبة : "لا تحملوا عن الثوري إلا عمن تعرفوه، فإنه لا يبالي عمن حمل".

وكأن هذا لم يكن كافيًا فإن عددًا من الفقهاء أجاز وضع الأحاديث بطريقة ملفوفة أو غير مباشرة، قال أبو العباس القرطبي في شرح صحيح مسلم "أجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي يدل عليه القياس الجلي إلى رسول الله نسبة قولية فيقولون في ذلك قال رسول الله [illegible]
[illegible].

[illegible] : "[illegible] كنا إذا هوينا أمرًا صيرنا له حديثاً"، فإذا كان عدوى الوضع أصابت الخوارج ولديهم الكثير من التقوى والورع، فما بالك بأهل التساهل والترخص.

وقال خالد بن زيد سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول : إذا كان كلام حسن لم أر بأسًا من أن أجعل له إسنادًا، انظر شرح النووي لمسلم ج 1 ص 31.

* * *

طوفان الوضع :

[illegible] ".

1) مشكلة الحديث للأستاذ يحيى محمد، ص 99.

[illegible]

"يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا" [illegible]

[illegible] [1]

[illegible] إن أحمد بن محمد الفقيه المروزي كان أصلب أهل زمانه في السُّـنة وأذبهم عنها وأقمعهـم لمن خالفها، ومع هـذا فقد كان يضع الحديث، ومن ذلك أنه وضع في فضائل قـزوين نحو أربعين حديثاً، وكان يقول إني أحتسب في ذلك.

وورد عن الزهاد والصالحين الكثير من الوضع حتى قال أبو عاصم النبيل : ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث.

---

(1) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة 213 ــ 276، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ص 74 ــ 77 بتصرف.

وهناك من فسر بعض الوضع بأنه لم يكن من الكذب المتعمد، بل من الخطأ في نقل الحديث، فقد ورد في صحيح مسلم أن يحيى بن سعيد القطان قال : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث.

وفي خبر آخر عنه أيضًا : لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث.

وفي خبر آخر قوله : ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث، لكن مسلمًا علق على ذلك، وقال : يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

وقيل إن وهب بن حفص كان من الصالحين وقد مكث عشرين سنة لا يكلم أحدًا، ومع ذلك وصفه أبو عروبة بأنه كان يذكب كذبًا فاحشًا.

وروي عن أبي هريرة من أن النبي قال : من حدث عني حديثاً هو لله رضا فأنا قلته وبه أرسلت، ولهذا السبب أجاز بعض الكرامية وضع الأحاديث الخاصة بكل من الثواب والعقاب ترغيبًا للناس.

وكان هشام بن عروة يقول : إذا حدثك العراقي بألف حديث فالق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في شك. كما أن الشافعي كان يقول : كل حديث لا يوجد له اصل في حديث الحجازيين فهو واه وإن تداولته الثقات، وذهب الكثير من الحجازيين إلى المنع من الاحتجاج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن لـه أصل بالحجاز، حتى قال قائلهم ــ وهو مالك بن أنس : نزلوا أحاديق أهل العــراق بمنزلة أحاديث أهل الكتـاب لا تصدقوهم ولا تذكبوهم، وقيل لآخر : سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة، قال : إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا، وقد كان مالك يقول : والله ما استوحش سعيد بن المسيب ولا غيره من أهل المدينة لقول قائل من الناس، ولولا أن عمر بن عبد العزيز أخذ هذا العلم بالمدينة لشككه كثير من الناس.

قال أبو عاصم النبيل : ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث، وهناك من فسر بعض الوضع بأنه لم يكن من الكذب المتعمد، بل من الخطأ في نقل الحديث، فقد ورد في صحيح مسلم أن يحيى بن سعيد القطان قال : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، وفي خبر آخر عنه أيضًا : لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث. لكن مسلمًا علق على ذلك وقال : يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

وذهب قوم إلى وضع الأسانيد لكل كلام حسن، فعن محمد بن سعيد أنه قال : لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسنادًا، ونقل عن سليمان بن عمرو النخعي أنه كان يضع الأحاديث كما يضع لكل مسألة وحديث إسنادًا، ومن ذلك جاء أنه كان في حجره كتاب فيه مصنف ابن أبي عروبة وهو يركب عليه الأسانيد ويقول حدثنا خصيف وحدثنا حصين، وفي مناسبة أخرى أنه كان يصرح في جملة من الأحاديث أنه ليس منها شيء إلا وعنده فيه إسناد، وقال يحيى بن معين أخبرني رجل أنه نزل عليه سليمان

بن عمرو النخعي وكان عنده أصحاب الحديث يومًا وهو يملي عليهم، فاطلعت فإذا في حجره كتاب من كتب أبي حنيفة وهو يملي عليهم خصيف عن سعيد بن جبير وسالم عن سعيد، يعني أنه يضع لكل مسألة إسنادًا.

وجاء عن عفان أنه قال : كتبت عن حماد بن سلمة عشرة آلاف حديث وما حدثت منها بألفي حديث، وكتبت عن وهيب أربعة آلاف ما حدثت منها بألف حديث، وكتبت عن عبد الواحد بن زياد ستة لآلاف ما حدثت منها بألف.

وذكر الكيا الهراسي من أن مقدار أحاديثه كانت 7000 ثم أخذ العدد يتناقص عنده إلى 700 حديث.

قال سليمان بن بلال : لقد وضع مالك "الموطأ" وفيه 4000 حديث فمات وهي 1000 حديث ونيف، يخلصها عامًا عامًا بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الديـن.

كما ذكر عتيق الزبيري بأن ما وضعه مالك في "الموطأ" هو على نحو من 1000 حديث فلم يزل ينظر فيه ويسقط منه حتى بقي هذا، ولو عاش قليلاً لأسقطه.

وجاء أن يحيى بن معين قال : كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث، فعلق أحمد بن عقبة على ذلك وقال : وإني أظن أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف، كما سئل ابن معين : أيفتي الرجل من مائة ألف حديث ؟ قال : لا، وتكرر السؤال : من مائتي ألف.. من ثلاثمائة ألف ؟ قال : لا، فسئل : من خمسمائة ألف ؟ فقال : أرجو، كما جاء عن عليٍّ بن المديني أنه قال : تركت من حديثي مائة ألف حديث فيها ثلاثون ألفاً لعباد بن صهيب، وجاء عن أبي أسامة أنه كتب بيده مائة ألف حديث، وجاء عن أب زرعة أنه قال : كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف حديث، كما جاء عن ابن حنبل أنه قال بأن هذا الفتى ــ يعني أبا زرعة ــ قد حفظ ستمائة ألف حديث.

وقال ابن عقدة إن أقل شيخ سمعت منه له عندي مائة ألف حديث، فقال له بعض الحاضرين : أيها الشيخ نحن أخوة أربعة قد كتب كل واحد منا عنك مائة ألف حديث، وقيل إنه ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث، وإن البعض سمع من عبد الله بن عمر القواريري مائة ألف حديث.

كما جاء عن أبي بكر بن أبي دارم أنه كتب عن أبي جعفر الحضرمي مطين مائة ألف حديث، وجاء عن محمد بن المسيب أنه قال : كنت أمشي بمصر وفي كمي مائة جزء وفي كل جزء ألف حديث، وقال : كتب في عصرنا جماعة بلغ المسند المصنف على تراجم الرجال لكل واحد منهم ألف جزء، منهم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصفهاني وأبو علي الحسين بن محمد ابن أحمد الماسرجسي.

وأظهرت كتب المسانيد التي ظهرت في القرنين الثالث والرابع والخامس مدى تضخم الأحاديث، وقد اصبح معظمها مفقودًا، وفي نظرنا أن هذا يعود إلى ركاكة معظمها مما لم يصمد للتطور، فقد قيل أن مسند أبي يوسف بن شيبة الذي يتضمن مسانيد لعدد من الصحابة، قيل إن نسخة مسند أبي هريرة منه قد شوهدت بمصر فكانت مائتي جزء، وكذا مسند ابن شاهين البغدادي الذي يحتوي على ألف وستمائة جزء، ومسند الحسين الماسرجسي النيسابوري الذي يحتوي على ألف وثلاثمائة جزء، وقدر أنه لو كتب بخطوط الوراقين لكان في أكثر من ثلاثة آلاف جزء، وقيل إنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه.

وقال ابن داسة سمعت ابا داود يقول : كتبت عن نبي [illegible]

[illegible]

[illegible] 175 [illegible]

[illegible] 204 [illegible] 2.

[illegible]

المراجع :

كل الشواهد السابقة موثقة وتعود إلى المراجع التالية :

(1) الموضوعات.
(2) الكفاية في علم الرواية.
(3) صحيح مسلم.
(4) المدخل إلى الأكليل.
(5) مقدمة ابن الصلاح.
(6) البغدادي (تاريخ بغداد).
(7) أدب الإملاء والاستملاء.
(8) الجامع لأخلاق الراوي.
(9) المحدث الفاصل.
(10) الرازي (تقدمة المعرفة).
(11) النيسابوري (معرفة علوم الحدبث).
(12) العسقلاني (النكت على كتاب ابن الصلاح).
(13) سير أعلام النبلاء.
(14) الأندلسي (الأحكام في أصول الأحكام).
(15) التعديل والتجريح.
(16) ابن حجر (طبقات المدلسين).
(17) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم تأليف
(18) تحقيقات وأنظار في القرآن.
(19) الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار.
(20) انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك.
(21) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.
(22) توضيح الأفكار.
(23) تاريخ المذاهب الإسلامية.
(24) الرساتلة المستطرفة.
(25) موطأ الإمام مالك.
(26) البحر المحيط.
(27) معرفو علوم الحديث وقواعد التحديث.
(28) مقدمة فتح الباري.
(29) حجة الله البالغة.
(30) شروط الأئمة الستة.
(31) الموقظة في علم مصطلح الحديث.
(32) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
(33) شروط الأئمة الخمسة.
(34) طبقات الحنابلة.

(35) اختصار علوم الحديث.

(36) ابن تيمية (مقدمة في أصول التفسير).

(37) نظام الحكومة النبوية.

(38) الجامع لأخلاق الراوي.

(39) الدكتور محمد رأفت سعيد (الحديث الضعيف حكم روايته والعمل به)، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، كلية الشريعة، قطر.

(40) الدكتور عمر يوسف حمزة (الحديث الضعيف)، مجلة البعث الإسلامي، لكناو، الهند، جامعة قطر.

(41) شرح النخبة.

(42) خلدون الأحدب (أسباب اختلاف المحدثين)، نشر الدار السعودية، جدة.

(43) الخطيب البغدادي (الكفاية)، طبعة الهند.

(44) والكثير من هذه الشواهد ورد في كتابنا "السُـنة ودورها في الفقه الجديد" وهو الجزء الثاني من مجلد "نحو فقه جديد" أو "الأصلان العظيمان.. الكتاب والسُـنة"، وكذلك في كتاب "مشكلة الحديث" للأستاذ يحيى محمد منها استمددنا هذه الشواهد.

حول كتب السُـنة

الفكرة السائدة لدى عامة المسلمين أن المحدثين بذلوا جهـودًا جبـارة في وضـع "علم الحديث" وما أبدعوه من فنون كالحديث رواية والحديث دراية، وما توصـلوا إليـه من جرح وتعديل وتصنيف للرواة وللأحـاديث، وأنهم أوجـدوا في الإسـلام فنـاً لم يوجـد في الأديان الأخـرى وأنهم استهدفوا القـربى إلى اللـه والـدفاع عن السُـنة ورسـولها، وأفنوا أعمارهم في هذا جيلاً بعد جيل، وأنهم وصلوا إلى الغاية واستشرفوا النهايـة ولم يتركوا لمن يأتي بعدهم إضافة أو زيـادة، ممـا جعـل العلمـاء المعاصـرين يقـدرون هـذا

العمل تقديرًا وصل إلى حد التقـديس حـتى أصـبح الحلـف بالبخـاري كـالحلف باللـه أو بالقرآن الكريم.

لا شك أن عمل المحدثين يستحق التقدير، ولكنه لم يضع في تقديره واعتبـاره أن القضايا العامة معقدة ومركبة ولها أبعاد عديدة وأن الفرد نفسه يمكن أن يكون ــ كمـا استكشف الفقهاء أنفسهم ذلك ــ فيه إيمان وكفر، كما أن النفس الإنسـانية تتـأثر بمـا يفرض عليهـا من مـؤثرات، وقـد شـرحنا في الفصـل الثـالث العوامـل الكاسـحة الـتي فرضـت نفسـها فرضًـا على المحـدثين بحيث سـمعنا عن ظهـور مئـات الألـوف من الأحاديث التي يلم بها كبار المحدثين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم.. الخ، مع أنه ممـا لا يمكن أن يدخل في عقل أي عاقل أنها يمكن أن توجد، لأن مجرد النطق بخمسـمائة ألف حديث مثلاً تتطلب عمرًا كاملاً حتى لو كان كل حـديث يسـتغرق دقيقـة واحـدة، لا يعمل فيه صاحبه شـيئاً إلا تلاوة الحـديث، ونحن نعلم أن مـدة بعثـة الرسـول 23 عامًـا حافلة بالأحداث والحروب والاضطهاد.. الخ.

ومع أن هذه الأعداد المهولة قد ذهبت مـع الـريح، ولم يبـق في أكـبر موسـوعات الحديث ما بين 30 و 50 ألف حديث، فإن عددًا كبيرًا من هذه الأحاديث سـلك طريقـه نحو المراجع الحديثية لا لأنه موضع الثقة، ولكن يدفع العوامل التي أشرنا إليها ولم ينج من أثرها أعظم مرجعـيين صـحيح البخـاري وصـحيح مسـلم، فلاحـظ بعض العلمـاء أن البخاري ومسلم فيه ما يستحق المؤاخـذة فهمـا يرويـان عن إسـماعيل بن أبي أويس، وهو من اتهم بالكذب، وقد احتجا بحديثه إلا أنهما لم يكثرا عنه.

قال الإمام يحيى بن معين فيه "مخلط يكذب ليس بشيء".

وقال النضر بن سلمة المرزوي : "ابن أبي أويس كذاب".

وقال ابن حزم في "المحلي" قـال أبـو الفتح الأزدي سـيف بن محمـد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث.

وقال سلمة بن شبيب سمعت إسـماعيل بن أبي أويس يقـول : "ربمـا كنت أضـع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم".

قال الحافظ بن حجر في "تهذيب التهذيب" بعد أن ذكر الأقوال المتقدمة : "ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهمـا أخرجـا عنه إلا الصحيح من حديثـه الـذي شـارك فيـه الثقـات وقـد أوضـحت ذلـك في مقدمـة شرحي على البخاري، والله أعلم"[1] ا.هـ.

---

1) أسباب اختلاف المحدثين للأستاذ خلدون الأحدب، الدار السعودية، جدة، ص 74، ج 1.

وقيل إن البخاري لم يحرر حديثه وقت سماعه له، وإنما حرره بعد عودته إلى بخارى، ومن المسلم به أن ذاكرة البخاري قوية، وهذا أمر معروف، ولكنه لا يحول دون تطرق سهو أو خطأ، وجاء في مقدمة "فتح الباري" أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال : "انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريري، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض".

وقيل أنه خرج لأربعمائة وبضعة وثلاثين رجلاً منهم ثمانون متصفون بالضعف.

أما صحيح مسلم فحسبك أنه تضمن حديث خلق التربة يوم السبت وحديث قول أبي سفيان لما أسلم، أريد أن أزوجك أم حبيبة.. الخ.

وحديث صلاة الرسول صلاة الكسوف بثلاث ركعات، وهذه كلها لا أصل لها.

أما مالك فقالوا عنه كل من روي عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم بن أبي المخارق أبا أمية.

واعتذر الحافظ بن عبد البر عن رواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق بقوله : "وإنما روي مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو مجمع على ضعفه وتركه لأنه لم يعرفه، إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصلاة، فغره ذلك منه، ولم يدخل في كتابه منه حكمَا أفرده"[2].

على أن هذه الملاحظات للأسلاف لا تعد شيئاً مذكورًا أمام ما لاحظناه في كتابنا "تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزِم"، إذ وجدنا ما يزيد على مائة حديث تدخل في تعبير "لا تُلزِم"، منها أحاديث تمس ذات الله تعالى، أو تخل بعصمة الرسول، أو تنال من القرآن الكريم.. الخ، مما يمثل الاختلاف ما بين نقد يستند إلى معارف العصر الحديث التي لم يكن للأسلاف حظ فيها، وكيف أنها تكشف عما لم يره هؤلاء الأسلاف.

وأما الحاكم بن عبد الله صاحب "المستدرك" فلعله أكثر الناس حاجة إلى من يستدرك عليه !! قال الإمام العيني في "البناية في شرح الهداية" عنه : "وقد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة"، وقال الإمام بن دحية في كتابه "العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور" : يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط فظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاءوا بعده وقلده في ذلك".

وقال الحافظ سراج الدين البلقيني : "وما صححه الحاكم ولم يوجد لغيره تصحيحه ينبغي أن يتوقف فيه فإنه فيه الضعيف والموضوعات".

---

(2) المرجع السابق، ص 113، ج 1.

قال الذهبي عن الحاكم : صدوق ولكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه ؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهو خيانة عظيمة، وحمل ذلك ابن حجر على حصول تغير وغفلة له في آخر عمره أثناء تأليف المستدرك" ا.هـ.

ونص الذهبي على أن "ربع الكتاب عن أحاديث ضعيفة وبينها نحو مائة حديث موضوع" ا.هـ.

قال الكوثري : "وهذا أعدم الانتفاع بالكتاب لمن هو غير أهل للتمييز من الروايات والأسانيد"[1].

وقيل إن الحاكم صنف المستدرك في أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة، وأنه إنما سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، وقيل شيء مثل هذا ـ أي وفاة المؤلف قبل تبييض كتابه ومراجعته المنراجعة الأخيرة ـ على البخاري، وعلى مسند أحمد وما ألحق فيه من زيادات ابنه عبد الله وراويه القطيعي.

أما السُنن الأربعة : أي سُنن الإمام أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر.

وقيل إن أبا داود يخرج أحاديث عن الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل ابن لهيعة، وصالح مولى التأومة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ لاسيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقه الدقيقي وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

كذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم [2].

وعن سُنن الترمذي، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء عن الترمذي : "قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكنه يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو".

---

(1) مقالات الكوثري، ص 134.

(2) أسباب اختلاف المحدثين، ص 691، ج 2.

وإن كـان كثـير من أئمـة الحـديث يـرون أن السـبب في نقـد الترمـذي يعـود إلى اصطلاحاته ما بين "صحيح غريب" و "حسن صحيح" و "حسن غريب" و "حسن صـحيح غريب" مما أوقع قراءه في حيرة.

أما النسـائي فالمشـتهر من سُــننه هـو "المجتـبي" المشـتهر بين النـاس بسُــنن النسائي، والمفروض أن النسـائي انتقـاه من سُــننه الكـبرى، وأنـه أغفـل نقـل أبـواب كاملة مثل "كتاب التفسير"، وكتاب الرقائق، وكتاب فضائل القرآن.

ومع أن النسائي من المتشددين، وأن معظم المجتبي من الصـحيح، فقـد قيـل إن فيه أحاديث ضعيفة، قد حكم النسائي نفسه على بعضها بالضعف ووجود الضـعيف فيـه مشهور عند العلماء مقرر، وإن كان قليلاً جدًا بالنسبة للصحيح، وقد قال عنه الشوكاني : "وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها السُـنن وهي أقل السُــنن الأربعـة بعـد الصحيح، حديثاً ضعيفاً".

ومع ما قيل عن تشدده فقد روي عنه "لا يترك الرجل عنـدي حـتى يجمـع الجميـع على تركه"، ويقول ابن الصلاح عن النسائي : إن النسائي يخرج أحـاديث من لم يجمـع على تركهم فإنه أراد إجماعًا خاصًا، فإذا وثق عبد الـرحمن بن مهـدي الـراوي وضـعفه يحيى القطان، فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى.

أما ابن ماجـة، فقـد قـال الحافـظ بن حجـر "كتابـه في السُــنن جـامع جيـد كثـير الأبواب والغرائب وفيه أحاديث ضعيفة جدًا حتى بلغني أن الذي كان يقول "مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبًا وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باسـتقرائي، وفي الجملـة ففيه أحاديث كثيرة منكرة، والله تعالى المستعان".

قال الشيخ السباعي في كتابه "السُـنة" ص 455، الطبعـة الثانيـة، و "سُــنن ابن ماجة دون السُـنن الثلاثة في الدرجة، قال السيوطي في شـرح المجتـبي : "تفـرد فيـه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكـذب وسـرقة الأحـاديث وبعض تلـك الأحـاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حـبيب كـاتب مالـك، والعلاء بن زيـد، وداود بن المحبَّر وعبد الوهاب بن الضحاك وغيرهم".

* * *

وعكسـت الاختلافـات في هــذه المراجــع الاختلافـات في الحكم على عــدد من الأحاديث التي اكتسبت شهرة مدوية، واعتبرت من دعائم الإسلام.

فحديث معاذ بن جبل المشهور عندما أرسله الرسول إلى اليمن قاضيًا وسـأله بم تحكم ؟ فأجاب بالقرآن، وعندما سأله فإن لم تجد ؟ قال : فبسُـنة رسوله، قال : فـإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو، هذا الحديث الذي اعتبره الأصـوليون حجـر الزاويـة الذي قامت عليه أصول الفقه إسـناده ضـعيف، قـال عنـه الألبـاني وإن احتجـوا بـه في

أصول الفقه فقد صرح بتضعيفه أئمة الحديث كالبخـاري والترمـذي والـدارقطني وعبـد الحق الأشبيلي وابن الجوزي والعراقي (انظـر مشـكاة المصـابيح، حـديث رقم 3737، طبـع المكتب الإسـلامي، ج 2، ص 1103)، وقـال الترمـذي عنـه لا نعرفـه إلا من هـذا الوجه وإسناده ليس بمتصل وعده الجوزجاني في الموضوعات، وقال هذا حديث باطل جاء بإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة.

وقـال الشـيخ زهـير شـاويش صـاحب المكتب الإسـلامي وهـو أحـد السـلفيين البارزين : "وهذا الحديث مما اشتهر عند الأصوليين والفقهاء في العصور المتأخرة مـع أن الأئمة الأوائل لم يعتمدوه أصلاً، لأن في متنه ما استشهد الأستاذ المؤلف به هنا من جعل السُـنة في الدرجة الثانية من حيث التشريع مـع أن السُـنة شـقيقة القـرآن وهـو تشريع واحد لا يفرق بينهما بوجه من الوجوه، بل أن السُـنة قاضـية على الكتـاب وهـو محتاج إليها"، وقد جاء هذا القول في هامش تعليقاً على إشارة لنا إلى حديث معاذ في كتابنا "حرية الاعتقاد في الإسلام"، ص 23، الذي أعاد المكتب الإسلامي طبعه.

وفي مقابل هذه الشنشنة الحديثية، فإن الإمام ابن القيم دافع عن الحديث دفاعًـا حارًا، وتعرض وهو بصدد ذلك لبعض الأحاديث التي تحفظ عليها المحدثون وتلقتها الأمة بقبول، وسنشير إلى بعضها فيما سيلي.

وهـا هي ذي وجهـة نظـر ابن القيم الـتي أوردهـا في إعلام المـوقعين عن هـذا الحديث : إنه (أي الحديث) وإن كان عن غـير مسـمين، فهم أصـحاب معـاذ، فلا يضـره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حدث بـه الحـارث ابن عمـرو عن جماعـة من أصحاب معـاذ لا عن واحـد منهم، وهـذا أبلـغ في الشـهرة من أن يكـون عن واحـد منهم ولو سمي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والـدين والفضـل والصـدق بالمحـل الـذي لا يخفى ولا يعـرف في أصـحابه متهم ولا كـذاب ولا مجـروح، بـل أصـحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحـديث : إذا رأيت شـعبة في إسـناد حـديث فاشـدد يديك به... قال أبو بكر الخطيب : وقد قيـل أن عبـادة بن أنس رواه عن عبـد الـرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قـول الرسـول ﷺ : لا وصية لوارث، وقوله في البحر : هـو الطهـور مـاؤه والحـل ميتتـه، وقولـه : إذا اختلـف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا الـبيع، وقولـه : الديــة على العاقلـة، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لمـا تلقتهـا الكافـة عن الكافـة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حـديث معـاذ لمـا احتجـوا بـه جميعًـا غنــوا عن طلب الإسـناد لـه".

وأشـهر الأحـاديث الـواردة في زي المـرأة وعـدة القـوم في الكشـف عن الوجـه والكفين هو الحديث المروي عن عائشة أن أسـماء "أختهـا" دخلت على رسـول اللـه ﷺ

وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها وقال يا أسماء إن المـرأة إذا بلغت المحبض لم يصـلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفه قال عنه أبو داود هذا مرسل خالـد بن دريك لم يدرك عائشة قال بن القطان ومع هـذا فخالـد مجهـول الحـال قـال المنـذري وفيه أيضًا سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصري نزيل دمشق مولى بني النضر تكلم فيه غير واحد، وقال ابن عدي في "الكامـل" هـذا حـديث لا أعلم، رواه عن قتـادة غـير سعيد بن بشير وقال فيه مرة عن خالد بن دريك عن أم سلمة بدلاً من عائشـة (انظـر نصب الراية ص 299، ج 1).

وما اشتهر على ألسنة النـاس من أن حـديث : "ادرؤا الحـدود بالشـبهات"، قـالوا روي بهذه الصيغة، كما روي بصيغة ادرؤوا الحـدود بين المسـلمين مـا اسـتطعتم، فـإن وجـدتم مخرجًـا فخلـوا سـبيله فـإن الإمـام لأن يخطئ في العفـو خـير من يخطئ في العقوبة عن عائشة قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي أخرجه أبو أحمد بن عـدي في جــزء لـــه من حـــديث أهـــل مصـــر والجزيـــرة من روايـــة ابن لهيعـــة وفي الحديثين.والحديث الأول مرفوع وموقوف وفيه راو واه، وقال البخـاري منكـر الحـديث ذاهبه، والثاني مرسل وفي سنده من لا يعرف (فيض القـدير ص 227 و 228 ج أول)، وأورد الزغبي في نصـب الرايـة ثلاثـة أحـاديث بلفـظ ادرؤوا الحـدود عن عائشـة، ومن حديث علي ومن حديث أبي هريرة وضعف الاثـنين، بينمـا سـكت عن الثـالث وهـو عن أبي هريـرة حـدثنا إسـحاق ابن أبي إسـرائيل ثنـا وكيـع حـدثني إبـراهيم بن الفضـل المخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : ادرؤا الحدود ما استطعتم.. انتهى، ورواه ابن ماجه في سننه حـدثنا عبـد اللـه بن الجـراح ثنـا وكيـع بـه مرفوعًا ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعًا (نصب الراية، ص 310، ج 3).

قال صـاحب تمـيز الطيب من الخـبيث لـه طـرق كلهـا ضـعيفة لكن روي بن أبي شيبة من حديث إبراهيم النخعي عن عمر لأن أخطئ في ترك الحـدود بالشـبهات أحب إليَّ من أقيمها بالشبهات، وكذا أخرجه بن حـزم في الاتصـال بسـند صـحيح، وجـاء في نصب الراية قال عليه السلام : ادرؤا الحدود بالشبهات.

قلت غريب بهذا اللفظ وذكرانه في الخلافيات للبيهقي عن علي، وفي مسـند أبي حنيفة عن ابن عباس، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه حـدثنا هشـيم عن منصـور عن الحارث عن إبراهيم قال قال عمر بن الخطاب لأن أعطل الحدود بالشـبهات أحب إليَّ من أن أقيمها بالشبهات.. انتهي.

حدثنا عبـد السـلام عن إسـحاق بن أبي فـروة عن عمـرو بن شـعيب عن أبيـه أن معاذاً وعبد الله بن مسعود وعقبة بن عامر قالوا إذا اشتبه عليك الحد فادرأه.. انتهى.

وأخرج عن الزهري قال "ادفعوا الحدود بكل شبهة".. انتهى.

وأخرج الدارقطني في سننه حديث عمرو بن شعيب وهو معلول بإسـحاق بن أبي فروة فإنه متروك (نصب الراية، باب الوطأ يوجب الحد، ص 333، ج 3).

والحديث الذي يعتمدون عليه في تحريم ربا القروض كافة "كل قرض جر منفعة فهو ربا"، رمز له صاحب فيض القدير بالضعف وقال السخاوي إسناده ساقط، وأقول فيه سوار بن مصعب، قال الذهبي قال أحمد والدارقطني متروك (فيض القدير في شرح الجامع الصغير للمناوي، ص 28، ج 5).

أما حديث الصلاة عماد الدين، فقد قال عنه صاحب تمييز الطيب من الخبيث (رواه البيهقي في الشعب بسند ضعيف عن عمر به مرفوعًا وأورده صاحب الوسيط قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط أنه غير معروف، وقال النووي في التنقيح منكر الأصل) ص 120، تمييز الطيب من الخبيث.

وحديث "القاتل لا يرث" الذي يرسى مبدأ هامًا في موضوعه رمز له صاحب فيض القدير بالضعف، وقال قال الترمذي لا يصح، لا يعرف إلا من هذا الوجه، قال الذهبي ثم ابن حجر في تخريج الرافعي فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة قال النسائي متروك، وقال البيهقي إسحاق لا يحتج به، وقال مرة هو واه، ولكن له شواهد تقويه، وقال ابن حجر في تخريج المختصر رواه النسائي من حديث أبي هريرة وفيه إسحاق بن أبي فروة، قال النسائي متروك لئلا يترك من الوسط أخرجه الترمذي وقال لا يصح (ص 532، ج 4)، وقد قال أحمد عن إسحاق لا يكتب حديثه، ولا تحل الرواية عنه.

وحديث "إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه "، قيل عنه رواه ابن ماجة عن ابن عباس بإسناد ضعيف على ما قاله الزغبي، ونوزع وقال السيوطي في الأشباه أنه حسن وقال في موضع آخر له شواهد تقويه تقضي له بالصحة، أي فهو حسن لذاته صحيح لغيره، وقال المناوي في التيسير شرح الجامع الصغير، ج 1، ص 263، حديث جليل ينبغي أن يعد نصف الإسلام.

أولاً : على العقيدة :

العقيدة في كل دين هي واسطة العقد، وهي التي تميز الأديان عن المذاهب والنظريات الفلسفية، وتجعل كل الأديان تدور حول "الألوهية"، فالأديان على اختلافها تدور حول أن هذا الكون لم يخلق عبثاً، ولم يتكون بفضل الصدفة الشـرود أو بمرور ملايين السنين من التطور العشوائي أسفر في النهاية عن "خلق الإنسان"، هذا ما ترفضه الأديان، فالأديان تؤمن أن هذا الكون خلقه إله يمثل الحياة والحكمة والقدرة والقوة، بصورة ومدى لا يمكن للعقل البشري أن يتصورها، وأنه أقامه لحكمة وربط بين أجزائه من الناموسة الدقيقة حتى المجرات اللانهائية بقوانين ينظمها ويسيرها ويحول دون انفلاتها، وأنه خلق الإنسان كأسمى مخلوق حي وزوده بالعقل والضمير والإرادة، كما أنه أوجد المجتمع الإنساني بما فيه من تعقيد اجتماعي ومن قوى أهواء وإغواء وإفساد عبر عنها الإسلام بـ "الشيطان"، ليبرز الإرادة ويميز القوي من الضعيف.

وبقدر ما تكون فكرة "الله" واضحة قوية يتجاوب معها القلب ويتقبلها العقـل كلما كان الدين قويًا، وكلما كان قوة تقدم وتنظيم للمجتمع، وبقدر ما تكون الفكرة مبهمة أو ملفقة كلما انعكس ذلك على إيمان المؤمن، فيبــدو قلقاً مضطربًا غير متماسك.

وإذا نظرنا إلى الإله الأول لليهود "ياهو" لوجدناه إلهًـا لا يهمـه في الكـون إلا بـني إسرائيل، فيعدهم أرضًا من النيل للفرات، كأن هذه أرض خالية يمكن أن يعهد بهـا إلى قبيل من الناس، ولرأيناه قـُلـَّـبًا يغضـب على بـني إسـرائيل لمخالفـاتهم، ولكنـه يعـود دائمًا فيبسط رضاه عليهم، وهو يمنحهم الامتياز على العـالمين، وأنهم الجنس المختـار المتميز عن الناس جميعًـا.. الخ، وهـو إلـه غيـور يفتقـد الـذنوب في الجيـل الرابـع من الأبنـاء، أننـا نجـد أن هـذه الصـفات انعكسـت على الإيمـان اليهـودي، وعلى الجنس اليهودي، وعلى التاريخ اليهـودي، ولا ينفى هـذا أن يوجـد في الجنس نوابـغ ومختـرعين وفنانين.. الخ، لأن العموم لا ينفي الخصوص، ولكن يظل الخصوص خصوصًا.

وقد تحل أديان مشكلة الألوهية بوجود إلهين، إله للخير وإله للشر، وأن كل واحــد منهما يعمل في اختصاصاته، وهذا يمكن أن يكـون تصـويرًا إنشـانيًا، لأمـر يبـدو واقعًـا، ولكن لا يرقى بالطبع إلى فكرة الألوهية، وما ينبغي لها قدرة، فضـلاً عن أن عمـل كـل إله يمكن أن يلغي الإله الآخر.

في أديـان أخـرى تـدخل اللاهـوت بحيث أصبح التوصـل إلى فكـرة اللـه عمليـة مستعصية لابد أن تعلم، أو أنها تعـد من الأسرار.. الخ.

ويتطلب هذا عادة إقامة مؤسسة دينية قوية ــ هي الكنيسة ــ هي التي تتولى وحدها تفسير الدين وحل ألغازه ورموزه، ومعرفة أسرار الكنيسة السبعة، ويكون لها سلطة الحرمان لمن يشذ عن حكمها بحيث يصبح الدين عمليًا وأصوليًا في يد الكنيسة.

ويقدم الإسلام الله أفضل عرض، وهو بالطبع يقوم على أساس التوحيد، ولكن هذا لا ينفي أن يكون لله تعالى صفات عبر عنها في القرآن، فالله تعالى هو رمز العلم، ورمز العدل، ورمز القيم، ورمز الحرية، وهو الذي جعل الإنسان خليفة له على الأرض، فهذه يجب أن تذكر بجانب التوحيد الذي قدمه الرسول وجاء في أحاديث ثابتة أن العقيدة هي الإيمان بالله تعالى ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره، هذا هو التعريف الذي يجب أن يكون محل الالتزام.

جاءت قبيلة "حدثنا"، وبالذات فخذ من هذه القبيلة يمكن أن نطلق عليه "الوهابي"، فحقق العقيدة تحقيقاً دقيقاً ونقب عن أسرارها وخوافيها، بحيث توصل إلى أن هناك أمور تؤخذ ببساطة في حين أنها تتضمن شركاً أكبر وشركاً أصغر، والأول يخرج صاحبه من الملة، والثاني يجعل إيمانه على حرف، وهي تفرض على كل واحد، الفلاح في حقله، والعامل أمام آلته، والموظف على مكتبه العلم بها والإيمان بها، وأن ينبذ من يخالفها بالكفر، وإن لم يفعل يصبح هو نفسه كافرًا.

يدور التعريف الوهابي لحقيقة الألوهية في الإسلام على محور رئيسي هو "التوحيد" وأن هذا التوحيد يستبعد كل ما عدا الله ويستبعد أي شيء يشترك مع الله، وسنعرض فيما يلي نماذج لها :

جاء في كتاب "التوحيد" للشيخ محمد عبد الوهاب مقدمة تشتمل على صفوة عقيدة أهل السُـنة وخلاصتها المستمدة من الكتاب والسُـنة وذلك أنهم يؤمنون بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

فيشهدون أن الله هو الرب الإله المعبود، المتفرد بكل كمال فيعبدونه وحده، مخلصين له الدين.

وأنه المألوه المعبود الموحد المقصود، وأنه الأول الذي ليس قبله شيء، الآخر الذي ليس بعده شيء، الظاهر الذي ليس فوقه شيء، الباطن الذي ليس دونه شيء.

وأنه العلي الأعلى بكل معنى واعتبار، علو الذات وعلو القدر، وعلو القهر.

وأنه على العرش استوى، استواء يليق بعظمته وجلاله، ومع علوه المطلق وفوقيته، فعلمه محيط بالظواهر والبواطن والعالم العلوي والسفلي، وهو مع العباد بعلمه، يعلم جميع أحوالهم، وهو القريب المجيب.

وأنه الغني بذاته عن جميع مخلوقاته، والكل إليه مفتقرون في إيجادهم وإيجاد ما يحتاجون إليه في جميع الأوقات، ولا غنى لأحد عنه طرفة عين، وهو الرءوف الرحيم الذي ما بالعباد من نعمة دينية ولا دنيوية ولا دفع نقمة إلا من الله، فهو الجالب للنعم الدافع للنقم.

ومن رحمته أنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا يستعرض حاجات العباد حين يبقى ثلث الليل الآخـر، فيقول : لا أسأل عن عبادي غيري، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له، من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له، حتى يطلع الفجر، فهو ينزل كما يشاء، ويفعل كما يريد، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.

ويعتقدون أنه الحكيم الذي له الحكمة التامة في شـرعه وقدره، فما خلق شيئاً عبثاً، ولا شرع الشرائع إلا للمصالح والحكم.

وأنه التواب العفو الغفور، يقبل التوبة من عباده ويعفــو عن السيئات، ويغفر الذنوب العظيمة للتائبين والمستغفرين والمنيبين.

وهو الشكور الذي يشكر القليل من العمل ويزيد الشاكرين من فضله.

ويصفونه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ من الصفات الذاتية، كالحياة الكاملة، والسمع والبصر، وكمال القدرة والعظمة والكبرياء، والمجد والجلال والجمال، والحمد المطلق.

ومن صفات الأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته كالرحمة والرضا، والسخط والكلام، وأنه يتكلم بما يشاء كيف يشاء، وكلماته لا تنفد ولا تبيد.

وأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

وأنه لم يزل ولا يزال موصوفاً بأنه : يفعل ما يريد ويتكلم بما شاء، ويحكم على عبـاده بأحكامه القدرية، وأحكامه الشــرعية، وأحكامه الجزائية، فهو الحاكم المالـك، ومن سواه مملوك محكوم عليه، فلا خروج للعباد عن ملكه ولا عن حكمه.

ويؤمنون بما جاء به الكتاب وتواترت به السُـنة، إن المؤمنون يرون ربهم تعالى عياناً جهرة، وأن نعيم رؤيته والفوز برضوانه أكبر النعيم واللذة.

وأن من مات على غير الإيمان والتوحيد فهو مخلد في نار جهنم أبدًا، وأن أرباب الكبائر إذا ماتوا على غير توبة ولا حصل لهم مكفر لذنوبهم ولا شـفاعة، فإنهم وإن دخلوا النار لا يخلدون فيها، ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان إلا خرج منها.

وأن الإيمان يشمل عقائد القلوب واعمالها، واعمال الجوارح وأقوال اللسان، فمن قام بها على الوجه الأكمل، فهو المؤمن حقاً الذي استحق الثواب وسلم من العقاب، ومن انتقص منها شيئاً نقص من إيمانه بقدر ذلك، ولذلك كان الإيمان يزيد بالطاعة وفعل الخير، وينقص بالمعصية والشر.

فصـــل

ويشهدون أن محمدًا عبده ورسوله أرسله الله بالهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وهو خاتم النبيين، أرسل إلى الإنس والجن بشيرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه، وسراجًا منيرًا أرسله بصلاح الدين وصلاح الدنيا، وليقوم الخلق بعبادة الله ويستعينوا برزقه على ذلك، ويعلمون أنه أعلم الخلق وأصدقهم وأنصحهم وأعظمهم بياناً، فيعظمونه ويحبونه ويقدمون محبته على محبة الخلق كلهم ويتبعونه في أصول دينهم وفروعه، ويقدمون قوله وهديه على قول كل أحد وهديه، ويعتقدون أن الله جمع له من الفضائل والخصائص والكمالات ما لم يجمعه لأحد، فهو أعلى الخلق مقامًا وأعظمهم جاهًا، وأكملهم في كل فضيلة، لم يبق خير إلا دل أمته عليه ولا شر إلا حذرهم عنه.

وكذلك يؤمنون بكل كتاب أنزله الله، وكل رسول أرسـله الله، لا يفرقون بين أحد من رسله.

ويؤمنون بالقدر كله ــ وأن جميع أعمال العباد ــ خيرها وشرها قد أحاط بها علم الله، وجري به قلمه، ونفدت فيها مشـيئته، وتعلقت بها حكمته، حيث خلق للعباد قدرة وإرادة، نفع بها أقوالهم وأفعالهم بحسب مشيئتهم، لم يجبرهم على شيء منها، بل جعلهم مختارين لها، وخص المؤمنين بأن حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان بعدله وحكمته.

ويرون الجهاد في سبيل الله ماضيًا مع البر والفاجر، وأنه ذروة سنام الديـن، جهاد العـلم والحجة، وجهاد السلاح، وأنه فرض على كل مسلم أن يدافع عن الدين بكل ممكن ومستطاع.

ويؤمنون بأن أفضل الأمم أمة محمد [illegible] وأفضلهم أصحاب رسول الله [illegible]

[illegible]

[illegible].

[illegible].

* * *

وهناك تعريف موجز للإمام أحمد في عقيدة أهل السُـنة التي رواها الإصطخري : "هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السُـنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السُـنة وسبيل الحق.

وأهم المسائل التي نص عليها أئمة السُـنة في معتقداتهم وخالفوا بها أهل البدع هي :

مسألة الإيمان، وأنه قـول وعمل ونيـة، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية خلافاً للمرجئة الذين لا يعدون العمل من الإيمان وينفون عنه الزيادة والنقصان، وللخوارج الذين يكفرون بالذنب.

ومسألة القدر وإثبات القـــدر خيره وشره من الله ـ ـ خلافاً للقدرية وللجبرية.

ومسألة إثبات الصفات لله ـ ـ كما وردت في القرآن والسُـنة وإمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تمثيل، خلافاً للمتكلمين أصحاب مناهج التحريف والتأويل الفاسد، وللمشبهة الذين مثلوا صفات الله ـ ـ بصفات المخلوقين.

ومسألة القرآن وأنه كلام الله عز وجل منه بدأ وإليه يعود، وإثبات صفة الكلام لله ـ ـ خلافاً للمعتزلة والجهمية الذين ينفون صفة الكلام ويقولون : القرآن مخلوق وللأشـاعرةالذين يقولون ببدعة الكلام النفسي والكلام اللفظي، فيثبتون الأول وينفون الثاني عن الله ـ ـ فينتهي بهم إلى القول بخلق القرآن.

ومسائل الشفاعة والحوض وعذاب القبر ورؤية الله ـ ـ يوم القيامة، خلافاً لأهل البدع الذين يقولون : إن خبر الآحاد لا تثبت به عقيدة، ويزعمون أن هذه السُـنن لم تثبت بالنصوص المتواترة.

ومسألة فضائل الصحابة وأهل البيت والجماعة، وغيرها من المسائل عدها أهل السُـنة أصولاً للسُـنة، فمن خالف في واحدة منها منهج أهل السُـنة والجماعة خرج عن الجماعة، ونسب إلى البدعة والضلالة".

* * *

ومما يقدمونه أيضًا إيضاحًا للعقيدة السليمة أن "أهل السُـنة والجماعة من أصحاب النبي ومن بعدهم يؤمنون بأن صفات الله جل وعلا الثابتة في الكتاب والسُـنة صفات حقيقية لا مجازية، ولذلك يقولون عن صفة اليدين "مذهب أهل السُـنة والجماعة"، أن لله تعالى يدين اثنتين ويعتقدون أنهما يدان حقيقيتان تليقان بجلال الله تعالى ولا تماثلان يدي المخلوقين، وهي من صفات الله تعالى الذاتية الثابتة له بالكتاب والسُـنة وإجماع السلف له.

الغريب في الأمر أنهم ينكرون التفويض، أي الذين يقولون نؤمن بالصفات الواردة في النصوص، لكن لا نثبت المعنى الذي يدل عليه لفظ الصفة وإنما نفوض علم معناه إلى الله تعالى، فقد قالوا هذا مذهب حادث بعد القرون المفضلة والسلف بريئون منه، فقد تواترت الأقوال عن السلف بإثبات معاني الصفات، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله ـ ـ.

ويستدلون على ذلك بما قاله الحافظ الذهبي الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـــ في كتابه "العلوـ" ص (532) في ترجمة القاضي أبي يعلي : "المتـأخرون من أهـل النظـر، أي أهل الكلام قالوا مقالة مُوَلدة ما علمت أحدًا سبقهم، قالوا : هذه الصفات تمر كمـا جاءت ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد".

وقال علامـة الهنـد محمـد صـديق خـان في "قطـف الثمـر" ص (45) بعـد ذكـره لمذهب المفوضة وذكره لظن بعضهم أن التفويض هـو طريقـة السـلف قـال : "فهـذا الظان من أجهل الناس بعقيدة السـلف، وأضـلهم عن الهـدى، وقـد تضـمن هـذا الظن استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة وكبـار الـذين كـانوا أعلم الأمة علمًا، وأفقههم فهمًـا، وأحسـنهم عملاً، وأتبعهم سُــنناً، ولازم هـذا الظن أن الرسـول ـ ـ كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه، وهو خطأ عظيم وجسارة قبيحـة نعـوذ بالله منها"[1].

* * *

وأضاف أهل السُـنة إلى الإيمان بالله ما جاء بالسُـنة أيضًا وليس القرآن فحسـب، لأن السُـنة "تفسر القرآن وتـبين وتـدل عليـه وتعـبر عنـه" ـــ كمـا قـال ابن تيميـة في العقيدة الواسطية ـ وبالتـالي فـإن "مـا وصـف الرسـول بـه ربـه ـ ـ من الأحـاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك.

وعدوا من هذا : الإيمان بعذاب القبر، فجاء في "الإحياء" : "أن الإيمـان بلا إلـه إلا الله لا يكتمل ما لم تقترن بها شهادة الرسول ـ ـ وإلزام الخلـق تصـديقه في جميـع ما أخبر عنه من أمور الدنيا والآخرة، وأنه لا يتقبل إيمان عبد حتى يؤمن بما أخـبر عنـه بعد الموت، وأوله سؤال منكر ونكير، وهما شخصان مهيبان هـائلان يقعـدان العبـد في قبره سويًا، ذا روح وجسد، فيسألانه عن التوحيد والرسـالة، ويقـولان لـه : من ربـك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيـك ؟ وهما فتانا القبر، وسؤالهما أول فتنة بعـد المـوت، وأن يـؤمن بعذاب القبر وأنه حق وحكمة وعـدل على الجسـم والـروح على مـا يشـاء، وأن يـؤمن بـالميزان ذي الكفـتين واللسـان، وصـفته في العظم، أنـه مثـل طبقـات السـموات والأرض.. الخ".

---

1) كتاب تهذيب تسهيل العقيدة الإسلامية، تأليف عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الرياض، من ص 221 إلى 220 بتصرف.

وجاء في "العقيدة الواسطية" لابن تيمية : "ومن الإيمان باليوم الآخر، الإيمان بكل ما أخبر به النبي ــ ﷺ ــ مما يكون بعد الموت فيؤمنون بفتنة القبر وبعذابه ونعيمه، فأما الفتنة أن الناس يمتحنون في قبورهم فيقال للرجل : من ربك، وما دينك، وما نبيك ؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، فيقول المؤمن : ربي الله، والإسلام ديني، ومحمد ــ ﷺ ــ نبيي، وأما المرتاب فيقول : ها، ها.. لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلتــه، فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعها الإنسان لصعق، ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد..".

* * *

فانظر كيف أن قبيلة "حدثنا" قدموا لنا العقيدة التي أوجزها الرسول في سطرين : "أن تؤمن بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره".

فحملت قبيلة "حدثنا" العقيدة برؤية الله تعالى في الآخرة، والله تعالى يقول "لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ".

وحملت العقيدة الإيمان بعذاب القبر، وحددت طريقة "الميزان ذي الكفتين واللسان"، وفرضت على العقيدة الإيمان بالصفات، واستبعدت المجاز والتفويض وأن لله تعالى يدين حقيقتين ليستا كأيدي الناس دون أن يخطر ببالهم أن هذا هو محض الشرك، وأضافت تشديدات نتيجة لفهم مسبق فرض نفسه على الآيات، وركزت أحاديث أخرى عديدة هذا الإيمان بالعقيدة وإن لم تقدم جديد فيها أو إليها الأحاديث التي استندت إليها لا تصمد للنقد والمساءلة.

هل هناك أبسط وأجمل من تحديد العقيدة الذي جاء به الرسول ؟ فإذا أخطأ بعض الناس أو توهم، فإننا لا نخرجه من ربقة الإيمان، لأن هذا الخطأ لن يرقى إلى مستوى الإنكار أو النفي، وإنما هو يعود إلى الجهل والخطأ، وعندئذ ينبه إلى حطئه كلمة بكلمة وبرهان ببرهان وينتهي الأمر.

* * *

ثانيًا : على القرآن :

تتجلى جناية قبيــلة "حدثنا" على القـرآن الكريم في ما قدمته من تفسير للقرآن، وقد رأت قبيلة "حدثنا" أن ابن عباس هو حبر الإسلام وترجمان القرآن، وملأوا تفسيراتهم بأقواله، ومع ذلك فقد قال السيد رشيد رضا رحمه الله عن تفسير ابن عباس : "وأما ما روى عن ابن عباس فى تفسيره فأكثره موضوع لا يصح لأنه مروى من طريق الكذابين الوضاعين كالكلبى والسدى ومقاتل بن سليمان. وذكر ذلك الحافظ السيوطى وسبقه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، بل إن رواية هؤلاء وأضرابهم التفسير عنه وعن غيره هى المقصودة من قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى "ثلاثة

كتب لا أصل لها المغازى والملاحم والتفسير"، قالوا : إنه أراد كتبًا مخصوصة فى هذه المعانى الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها ولزيادة القصاص فيها وذكروا منها تفسير هؤلاء بل نقلوا عن الإمام أنه قال فى تفسير الكلبى : "من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه" وقالوا إن كل من ينقل فى تفسيره من الأحاديث الموضوعة لا يوثق بتفسيره بالمأثور ومن هؤلاء الثعلبى والواحدى والزمخشرى والبيضاوى"[1].

وأهم من هذا ما ذكره ابن تيمية في تفسيره لسورة النور.

(وهذه الكتب التى يسميها كثير من الناس التفسير فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأى بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية).

وأما كونه ثابتاً عن ابن عباس أو غيره فهذا مما لم يثبت ومعلوم أن فى كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شىء كثير من رواية الكلبى عن أبى صالح وغيره فلابد من تصحيح النقل لتقوم الحجة"[1].

وهذه الكلمات صريحة فى أن كثيرًا من المنقولات عن السلف مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأى المجرد بشبهة قياسية أو شبهة أدبية ومن يطالع كتب التفسير يجد الكثير مما يصدق عليه إطلاق الآراء، أو الاجتهادات الركيكة أو الاستشهادات الباطلة بأبيات من الشــعر ما أنزل الله بها من سلطان.

ومما جاءت به قبيــلة "حدثنا" أسـباب للنزول تضحك الثكلى، وعمد هؤلاء إلى سورة من أجمل سور القرآن وأشدها تأثيرًا وتعبيرًا عن إحدى الفترات النفسية التى تعتور الأنبياء والمفكرين وأضفى الله تعالى على نبيه فيها من كرمه ورعايته ما يعيد إليه الأمل هى سورة الضحى، فجعلوا سببها وجود جرو تحت سرير النبى، قال الحافظ ابن حجر : "قصة إبطاء جبريل بسبب الجرو مشهورة لكن كونها سبب نزول الآية غريب، بل شاذ مردود بما فى الصحيح"، وما فى الصحيح أفضل من هذا، ولكنه يعرض بطريقة تهبط بروعة السورة وعمق المناسبة ومناخها النفسى وما توحى به عن معاناه.

وفى تعليل نزول آية: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، هذه الآية المعجزة التى تقدم أساسًا لمحكمة عدل دولية، وتضع قواعد عملها، يقول بعض المفسرين إنها "نزلت فى قضية هى أن النبى ركب حمارًا، ومر على ابن أبي، فبال الحمار فسد ابن

---

1) السيد محمد رشيد رضا رحمه الله فى "الوحدة الإسلامية والأخوة الدينية" (نشرت فى المجلد الثالث والرابع والسادس من المنار) ص11.

1) تفسير سورة النور لابن تيمية حققه وخرج أحاديثه محمد إبراهيم زايد وعبد المعطى (دار الوعى – حلب) ص190-191.

أبي أنفه، فقال ابن رواحة : "والله لبول حماره أطيب ريحًا من مسكك، فكان بين قوميهما ضرب بالأيدى والنعال والسعف"، فانظر كيف هوى هؤلاء بهذه الآية من روعة التقنين المحكم إلى بول حمار.

وكل ما جاء عن أسباب النزول يصغر أمام ما جاء عن النسخ الذي يرفضه العقل، لأن الله تعالى يعلم كل شيء الماضي والحاضر والمستقبل إلى يوم القيامة، وهو لا ينزل الآية اليوم ثم يستبين قصورها فينزل آية أخرى ننسخها، تعالى الله عن ذلك هذا شيء يرفضه الأطفال قبل الكبار، وأي شيء يثير العجب أكثر من أن توجد الآية وتقرأ ثم يُدعى نسخها بآية أخرى، وهناك العجب العجاب نسخ ما لم ترد روايته أصلاً في القرآن مثل آية الرجم المزعومة، وأغرب أن تنسخ آية أطلقوا عليها آية السيف، قرابة مائة آية من آيات السماحة والصفح وإحسان المعاملة.

ووصل الإيمان بالنسخ درجة تصورها تلك الفكرة التي جاءت في كتاب من أشهر الكتب عن التفسير هو "مناهل العرفان في تفسير القرآن" للشيخ الزرقاني : "إن أعداء الإسلام من ملاحدة ومبشرين ومستشرقين اتخذوا من النسخ فى الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها فى صدر الدين الحنيف ونالوا من قدسية القرآن الكريم، وقد أحكموا شراك شبهاتهم واجتهدوا فى ترويج مطاعنهم حتى سحروا عقول بعض المنتسبين إلى العلم والدين من المسلمين فجحدوا وقوع النسخ وهو واقع وأمعنوا فى هذا الجحود الذى ركبوا له أخشن المراكب من تمحلات ساقطة وتأويلات غير سائغة"[2].

فهل الذين يقولون إن القرآن محكم هم الذين ينالون من "قدسية القرآن"، أو هم الذين يعطلون المئات من آياته المثبتة وأوامره ونواهيه بدعاوى ثبت زيفها حتى من أنصار النسخ أنفسهم.

وأغرب من هذا وأعجب أن يجيزوا للسُنة أن تنسخ القرآن ! بحجة أنها وحى ! وهنا يصل الإغراض أو الغفلة بصاحبها إلى منتهاها، وعندما يرفض الشافعى ذلك، فإن الفقهاء المتأخرين أنكروا عليه هذا ورأوا فيه سقطة كبيرة، فقال الكيا الهراسي : "هفوات الكبار على أقدارهم ومن عد خطؤه عظم قدره"، وكان عبد الجبار بن أحمد كثيرًا ما ينظر فى مذهب الشافعى فى الأصول والفروع، فلما وصل إلى هذا الموضع قال : "هذا الرجل كبير ولكن الحق أكبر منه !"، وتطلب الأمر أن يتحايل أنصار الشافعى للشافعى وأن يبحثوا عن محامل يحمل عليها كلامه حتى يمكن أن يتفق مع التيار الغالب الذى كان يجيز نسخ السُنة للقرآن متعللين بتأويلات متعسفة.

* * *

---

(2) مناهل العرفان للشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى ج2 ص 70.

وأوردوا ما يمكن أن نقول أنه قطعة من اللغو في القرآن الذي أراده أعداء الإسلام وعجزوا عنه، ولكنهم نالوا مرادهم بوضع أحاديث تنتقص من القرآن.

(1) قالت عائشة كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله وهن مما يقرأ من القرآن رواه الشيخان قال السيوطى : "وقد تكلموا فى قولها وهن مما يقرأ من القرآن، فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك، وأجيب بأن المراد قارب الوفاة أو أن التلاوة نسخت أيضًا ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله فتوفى وبعض الناس يقرؤها وقال أبو موسى الأشعرى نزلت ثم رفعت وقال مكى هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو والناسخ أيضًا غير متلو ولا أعلم له نظيرًا.

(2) ورووا عن ابن عمر أنه قال : لا يقولن أحدكم أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر.

(3) وعن عائشة قالت : كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمن النبى مائتى آية فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن.

(4) وعن ذر بن حبيش قال لى أبى بن كعب : كم تعد سورة الأحزاب ؟ قلت : اثنتين وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية، قال : إن كانت لتعدل سورة البقرة وان كنا لنقرأ فيها آية الرجم، قلت : وما آية الرجم، قال : إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم.

(5) وعن حميدة بنت أبى يونس قالت : قرأ علىّ أبى وهو ابن ثمانين سنة فى مصحف عائشة : "إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا، وعلى الذين يصلون الصفوف الأولى"، قالت : قبل أن يغير عثمان المصاحف.

(6) وعن عطاء بن يسار عن أبى واقد الليثى قال كان رسول الله إذا أوحى إليه أتيناه فعلمنا مما أوحى إليه قال فجئت ذات يوم فقال أن الله يقول إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ولو أن لابن آدم واديًا من ذهب لأحب أن يكون إليه الثانى ولو كان له الثانى لأحب أن يكون الثالث ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.

(7) وأخرج الحاكم فى المستدرك عن أبى بن كعب قال: قال رسول الله أن الله يأمرنى أن أقرأ عليك القرآن فقرأ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ومن بقيتها لو أن ابن آدم سأل واديا من مال فأعطيه سأل ثانيا وأن سأل ثانيا فأعطيه سأل ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب وأن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية ومن يعمل فلن يكفره.

(8) قال أبو عبيد حدثنا حجاج عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبى حــرب بن أبى الأسـود عن أبى موسـى الاشـعرى قـال نـزلت سـورة نحـو بـراءة ثم رفعت وحفظت منهـا أن اللـه سـيؤيد هـذا الـدين بـأقوام لا خلاق لهم ولـو أن لإبن آدم واديين من مال لتمنى واديا ثالثا ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب اللـه على من تاب.

(9) وأخرج بن أبى حاتم عن أبى موسى الاشعرى قال كنا نقرأ سورة نشبهها بإحـدى المسبحات ما نسيناها غـير أنى حفظت منهـا يـا أيهـا الـذين آمنـوا لا تقولـوا مـالا تفعلون فتكتب شهادة فى أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة.

(10) قال أبو عبيد حدثنا حجاج عن سـعيد عن الحكم بن عتيبـة عن عـدى بن عـــدى قال عمر : كنا نقرأ لا ترغبوا عن آبائكم، ثم قال لزيد ابن ثابت كذلك قال نعم.

(11) حــدثنا أبن أبى مــريم عن نــافع بن عمــر الجمحى حــدثنى بن أبى مليكــه عن المسور بن مخرمة قال : قال عمر لعبـد الـرحمن بن عـوف ألم تجـد فيمـا أنـزل علينا أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة فأنا لا نجدها قال سقطت فيما أســقط من القرآن.

(12) حدثنا ابن أبى مريم عن أبن لهيعة عن يزيد بن عمرو المغافرى عن أبى سفيان الكلاعى أن مسلمة بن مخلد الأنصارى قـال : لهم ذات يـوم أخـبرونى بـآيتين فى القرآن لم يكتبا فى المصحف فلم يخبروه وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك فقال ابن مسلمة : إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بـأموالهم وأنفسـهم ألا ابشروا أنتم المصلحون والـذين آووهم ونصـروهم وجـادلوا عنهم القـوم الـذين غضب الله عليهم أولئك لا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بمـا كـانوا يعملون.

(13) وأخـرج الطـبرانى فى الكبـير عن ابن عمـر قـال : قـرأ رجلان سـورة اقرأهمـا رسول الله فكانا يقرآن بها فقاما ذات ليلـة يصـليان فلم يقـدرا منهـا على حـرف فأصبحا غاديين على رسول الله فذكرا ذلك له فقال : أنها مما نسخ فألهوا عنها.

(14) وفى الصحيحين عن أنس فى قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلـوا وقنت يـدعو على قاتليهم قال : أنس نزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع أن بلغوا عنـا قومنـا أنـا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا.

(15) وفى المستدرك عن حذيفة قال : ما تقرأون ربعها يعنى براءة.

(16) ورووا عن عبد الله بن زرير الغافقى أنه قـال لعبـد الملـك بن مـروان عن على بن أبى طالب : "لقد علمنى سورتين علمهما إياه رسول الله ما علمتهمـا أنت ولا أبوك اللهم أنا نستعينك ونثنى عليـك ولا نكفـرك ونخلـع ونـترك من يفجـرك اللهم

إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجئو رحمتـك ونخشـى عـذابك بالكفار.

(17) وأخرج البيهقى عن طريـق سـفيان الثـورى عن جـريج عن عطـاء عن عبيـد بن عمير أن عمر بن الخطاب قنت بعد الركـوع فقـال : بسـم اللـه الـرحمن الـرحيم اللهم نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشـى نقمتـك إن عذابك بالكافرين[1].

وملأت قبيلــة "حــدثنا" التفســير المــأثور بالإســرائيليات وفي كتب التفســير : "طامـات وظلمـات" لا يتسـع المجـال لـذكر نمـاذج منهـا وقـد يكفى لإعطـاء الفكـرة المطلوبة أن نستشهد هنا ببعض ما جاء فى فهرس كتاب "الإسرائيليات والموضـوعات فى كتب التفسير" للأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة.

- الإسرائيليات في قصة هاروت وماروت.
- الإسرائيليات في المسوخ من المخلوقات.
- الإسرائيليات في بناء الكعبة.
- الإسرائيليات في قصة التابوت.
- التفسير الصحيح للسكينة.
- الإسرائيليات في قصة قتل داود جالوت.
- الإسرائيليات في قصص الأنبياء والأمم السابقة.
- ما ورد في قصة آدم عليه السلام.
- ما نسب إلى ابن آدم لما قتل أحدهما الآخر.
- ما نسب إلى آدم من قول الشعر.
- الإسرائيليات في عظم خلق الجبارين وخرافة عوج ابن عوف.
- الإسرائيليات في قصة التيه.
- الإسرائيليات في المائدة التي طلبها الحواريون.
- الإسرائيليات في سؤال موسى ربه الرؤية.
- الإسرائيليات في ألواح التوراة.
- الإسرائيليات وخرافات في بني إسرائيل.
- الإسرائيليات في نسبة الشرك إلى آدم وحواء.
- الإمام ابن كثير.
- الإسرائيليات في سفينة نوح.
- الإسرائيليات في قصة يوسف.
- الإسرائيليات في شجرة طوبي.

---

1) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ج 2، ص 26، طبعة المعاهد ومكتبة محمود توفيق، 1254 ــ 1925.

- الإسرائيليات في إفساد بني إسرايل.
- الكذب على رسول الله بنسبة هذه الإسرائيليات إليه.
- الإسرائيليات في قصة أصحاب الكهف.
- الإسرائيليات في قصة ذي القرنين.
- الإسرائيليات في قصة يأجوج ومأجوج.
- الإسرائيليات في قصة بلقيس ملكة سبأ.
- الإسرائيليات في قصة الذبيح وأنه إسحاق.
- الذبيح هو إسماعيل عليه السلام.
- الإسرائيليات في قصة إلياس عليه السلام.
- الإسرائيليات في قصة داود.
- الإسرائيليات في قصة سليمان.
- الإسرائيليات في قصة أيوب.
- مقالة الإمام القاضي أبي بكر بن العربي.
- الإسرائيليات في قصة إرم ذات العماد.
- الإسرائيليات فيما يتعلق بعمر الدنيا وبدء الخلق.
- ما يتعلق بعمر الدنيا.
- ما يتعلق بخلق الشمس والقمر.
- ما يتعلق بتعليل بعض الظاهر الكونية.
- ما ذكره المفسرون في الرعد والبرق.
- أقوال الرسول عند سماع الرعد ورؤية البرق.
- الصواعق.
- جبل قاف المزعوم وحدوث الزلازل.
- الإسرائيليات في تفسير (ن والقلم).

* * *

ثالثاً : على الرسول ـ ﷺ ـ :

ارتكبت قبيلة "حدثنا" جنايتين على الرسول ـ ﷺ ـ أحدهما عامة، والثانية خاصة.

أمـا الجريمـة العامـة فهي أنهم نسـبوا إليـه كـل هـذا الغثـاء من الأحـاديث، بـل والخرافات فأساءوا إلى الفكر الإسلامي أجمع وحملوه بتلك المؤتفكات.

والثانية جريمة خاصة فإنهم في حرصهم على الرواية والسـند والأسـماء الضـخمة مثل البخاري وأحمد ومسلم استباحوا النيل من شخصيته وكرامته فرووا حـديث سـحر الرسول حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن، وأن الذي قام بـذلك يهـودي، وأخـبر رسول الله ـ ﷺ ـ عما عمله، فأرسل من أحضره، وعندما رفض الشيخ محمد عبده هذا الحديث ورآه ماسًا بعصمة الرسول ـ ﷺ ـ قاموا عليه قومة رجل واحد.

- وادعـوا أن الرسـول ــ ﷺ ــ تلى بعـد "واللات والعـزى" في سـورة النجم "تلـك الغرانيق العلا، وأن شفاعتهن لترتجى"[1].
- وقالوا إن الرسول كان يطوف على نسائه جميعًا كل ليلـة، وأنـه أوتي قـوة ثلاثين رجلاً، وفاتهم أن قوة الرسل إنما تكون في شجاعة التبليغ وأمانة الأداء.
- وزعموا أن حفصة استأذنت لزيارة أهلها فلمـا انصـرفت أرسـل النـبي إلى ماريـة فجاءت فوطأها، وعادت حفصة وثارت وقالت : أي رسـول اللـه في يـومي وعلى فراشي فحرم مارية على نفسه وأمرها أن تكتم الأمر، ولكنها لم تفعل[1].

---

[1] أخـرج ابن أبي حـاتم وابن المنـذر من طريـق بسـند صـحيح عن سـعيد بن جبـير قال : قرأ النبي ــ ﷺ ــ بمكة "وَالنَّجْمِ" فلما بلغ "أَفَـرَأَيْتُمْ اللاَّتَ وَالْعُـزَّى * وَمَنَـاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى" ألقى الشيطان على لسانه "تلك الغرانيق العلى وأن شـفاعتهم لترتجى"، فقال المشركون : مـا ذكـر = = آلهتنـا بخـير قبـل اليـوم.. فسـجدوا، فنزلت "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ" (الحج : 52).

- وأخرجه البزار وابن مردوية من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسبه، وقال لا يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد وتفـرد بوصـله أميـة بن خالـد وهـو ثقة مشهور.
- وأخرجه البخـاري عن ابن عبـاس بسـند فيـه الواقـدي وابن مردويـه عن طريـق الكلبي عن ابن أبي صالح عن ابن عباس وابن جرير من طريق العــوفي عن ابن عباس.
- وأورده ابن إسـحق في السـيرة عن محـمـد بن كعب وموسـى بن عقبـة عن ابن شهاب وابن جرير عن محمد بن قيس وابن أبي حـاتم عن السـدي كلهم بمعـنى واحد.
- وكلها إما ضعيفة أو منقطعة سوى طريق سعيد بن جبير الأولى
- قال الحافظ بن حجر ولكن كثرة الطرق تدل على أن للقصـة أصـلاً على أن لهـا طريقين صحيحين مرسلين أخرجهما ابن جرير، أحدهما من طريــق الزهــري عن أبي بكر بن عبد الـرحمن بن الحـارث بن هشـام والآخـر من طريـق الزهـري عن أبي داود عن هند عن أبي العالية ولا عـبرة بقـول ابن العـربي وعيـاض أن هـذه الروايات باطلة ولا أصل لها.
- وليس أدل على هذه المماحكة في رواية كـان هنـاك من الشـواهد مـا يدحضـها، ولكن المحدثين أكدوها كأن ذلك من مفاخر الرسول ــ ﷺ ــ

[1] 1) أوردت كتب التفسير سببًا آخر أدعى للقبول هو أن الرسول ــ ﷺ ــ شرب عسلاً عنـد زينب بنت جحش، فتـأمرت عائشـة وحفصـة وسـودة أن يقلن للرسـول ــ ﷺ ــ عندما يأتيهن : أشربت مغافير (وهو شراب له رائحة كريهة)، فنفى الرسول ــ ﷺ ــ وقـال : إنمـا شـربت عسـلاً عنـد زينب وحـرم الرسـول ــ ﷺ ــ على نفسـه شـرب العسل، وفي الرواية اختلاف ففي بعضها أنه شرب العسل عنـد زينب بنت جحش، وفي رواية أخرى أن ذلك كان عنـد حفصـة، وكـان هـذا الاختلاف شـبهة يمكن بهـا استبعاد الحديث، ولكن المحدثين أثبتوه، بل وأضافوا إليه تلك القصة المنكـرة عن طلب مارية.. الخ، لأن رغبة التجميع هيمنت عليهم ففقدوا ملكة التمييز، وحرصـوا على ذكر أكبر عـدد من الروايـات حـتى وإن كـان منهـا مـا يسـيء للرسـول ــ ﷺ ــ والقصة مروية في تفسير الطبري وابن كثير وغيرهما.

- وادعو أنه تزوج عائشة وسنها ست سنوات وبني بها وسنها تسع سنوات، وأثبت التحقيق غير ذلك[2].
- وادعو أن سُنة الرسول تنسخ القرآن، وقدموا على لسانه أحاديث تنسخ مئات الآيات وأسباب نزول هزيلة تثير السخرية.
- وادعو أن الرسول نبي الملحمة، وأن رزقه بين أطراف رمحه وسيفه" والله تعالى جعله "**رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**".

* * *

رابعًا : على المسلم النمطي :

هناك جانب هام من جناية قبيلة "حدثنا" لم يُعن به الكتاب والمؤرخون، ذلك هو أن قبيلة "حدثنا" هي التي فرضت الشخصية النمطية للمسلم بصورة تجعلها الأسوأ، وأنها تجعله الذي ينظر دائمًا إلى الوراء.. إلى الماضي، ولا ينظر أبدًا إلى الأمام.. إلى المستقبل، وهو الذي يسير مطرقاً منكسرًا حتى لا يتهم بخيلاء أو ينظر إلى نساء، وهو يبدأ حياته اليومية بمجرد الاستيقاظ من النوم بتلاوة دعاء الصباح ثم يسير إلى الحمام فيدخله بقدمه اليسري ليقضي حاجته ثم ليتوضأ ليصلي ركعتي الضحى، إن كان قد صلى الصبح في الفجر، ثم يسير إلى الشارع فيتلو دعاء الخروج، ويركب تاكسي فيتلو دعاء الركوب حتى يصل إلى مكان عمله، فإذا أذن الظهر وأقيمت الصلاة ترك كل شيء قي يديه، ولو كان أمامه طابور طويل ينتظر إنهاء مسائله، وهرع إلى المسجد ليصلي الظهر، وما توصي به قبيلة "حدثنا" من نفل، ويعود متثاقلاً إلى الجمهور ليستكمل عمله حتى ينتهي وقت العمل ليعود مكررًا الطقوس والأدعية نفسها ليجد زوجة قد أعدت الغذاء فيغسل يديه، وقد يفضل أن يأكل بأصابعه وليس بالشوكة والسكين، وعليه قبل بدء الطعام تلاوة دعاء ويختم بدعاء آخر، وهو لا يفتح التليفزيون ليسمع غناء أو يرى تمثيلية، وإنما ليسمع مواعظ الوعاظ وأقاصيص القصاص عن عذاب القبر والجحيم حتى ينتهي اليوم ليتلو دعاء النوم وينام على شقه الأيمن، وبهذا ينتهي اليوم ليبدأ يوم آخر ويكرر ما أداه في يومه السابق.

ولا يجد فيما تقدمه قبيلة "حدثنا" حثاً على تعلم مهارات جديدة أو استدراكاً لنقص في المعرفة أو حثاً على معونة المحتاجين من جيرانه، ولا يسمع شيئاً عن دوره كمواطن، بل حتى كيف يعامل زوجته ويدرب ابناءه على الاعتماد على النفس والإقدام وتحمل المسئولية.

---

2) أثبتت دراسة قام بها أحد الصحفيين بمراجعة سنوات ميلاد عائشة وأختها اسماء، وكذلك ميلاد فاطمة الزهراء ما يثبت أن سنها عندما تزوجها الرسول كان 18 سنة، ونشرت في جريدة "اليوم السابع"، العدد التجريبي في 15/7/2008، وتلك الفرية التي جاءت في البخاري اعتبرت مما لا خلاف فيه، ومن المعلوم للجميع وكانت من أكبر ما شوه صورة الرسول ــ ﷺ ــ في الخارج.

إن كل بضاعة قبيلة "حدثنا" ضد الحياة، ضد الحاضر أنهـا تعيش الماضـي وتجهـل المستقبل أنها ضد الاعتماد على النفس، أو الحريـة في الإرادة، أو القـدرة على تحمـل المسئولية، أو الرغبة في التقدم، أو أي شيء يثير الذهن أو يعمـل العقـل، أو مـا يثبت وجوده في هذا العصر، فإذا تعرض لأحد تحدياته وقف كطفل مسـكين أعـزل لا يعـرف حلاً ولا يهتدي سبيلاً.

إن قبيلة "حدثنا" جعلت الطـابع الرئيسـي للمسـلم النمطي السـلبية والماضـوية، ومعنى هذا أنها حكمت عليه بالإعدام الأدبي والمهني والاجتماعي لفقده كل المقومات التي يمكن بها أن يساهم في حياة العصر.

* * *

خامسًا : على المجتمع :

كان لقبيلة "حدثنا" أثر سـيء على المجتمـع، لا يكـون من المبالغـة أن نقـول أنـه "خرَّب" المجتمع الإسلامي وأخر تقدمه، وذلـك بمـا قدمـه من أحـاديث تفسـد الفكـر.. وتفسد الحكم.. وتفسد المجتمع، ولسـنا بحاجـة لأن نعـدد هـذه الأحـاديث، وحسـبنا أن نشير إلى أربعة أو خمسة منها.

هناك حديث "من بدل دينه فاقتلوه"، وهو الحديث الذي رفضه الإمام مسـلم، لأن شبهات كانت تحوط راويه عكرمة جعلته لا يدخل له حديثاً في صحيحه، وقد كانت هذه شبهة كبيرة تؤدي إلى استبعاده خاصـة وأنـه يقضـي بـالكفر وبالإعـدام على من يرتـد، وكما أشرنا في مكان سابق من هذا البحث، فلم يكن المطلوب عقاب المرتد، لأن هذا بعد أن تدعم بنيان الإسلام كان أمـرًا مسـتبعدًا، وقـد يكـون هنـاك العديـد من الـذين لا يؤمنون بأحد مقدسات الإسلام سواء كـانت عن اللـه تعـالى أو الرسـول ـ ﷺ ـ ، وهمـا أصلا الإسلام، ولكن هؤلاء ما كـانوا يـرون أي مـبرر لكي يعلنـوا هـذا على الملأ، وكـانوا يحتفظون برؤيتهم لأنفسهم، أما الذي جعـل قبيـــلة "حـدثنا" تتمســـك بهـذا الحـديث، فهـو أنه يمكن أن يكون حماية للعهد والنظام القائم من أي ناقد أو معارض، خاصة بعد أن أبدعوا صيغة "من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة"، فهنـا ينفتح البـاب لوصـم كـل معارض أنه جحد معلومًا من الدين بالضرورة، وقضي هذا الحديث على حرية الفكـر أو قل إنه أغلق الباب أمامها، وإذا انتفت حرية الفكر من مجتمع.. عليه السلام.

أو خذ مثلاً حديث "الأئمة من قريش" هذا الحديث الذي حصر الخلافة في قريش، كأن قريش ستدوم أبد الدهر، فضلاً عن منافاته لأصول الإسلام التي لا تمالي جنسًا ولا قبيلة ولا أسرة وتقول "إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ"، و "لا فضـل لعـربي على أعجمي إلا بالتقوى"، فجاء هذا الحديث ليحصر الحكم في قبيلـة كـانت أولاً الأسـرة الأمويـة ثم كانت الأسرة العباسية التي انتهى الإنتماء إليها ملوك الـترك ! ومـع الخلاف الكبـير مـا

بين السُـنة والشيعة، فإن الشيعة تؤمن بأن الحكم هو في أبناء عليٍّ بن أبي طالب من فاطمة، وهو صورة من تركيز وبلورة فكرة الأئمة من قريش.

خذ مثلاً حديث "لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" الذي حكم على المرأة بأن لا تلي عملاً فيه مسئولية عامة والحديث لا يقرر مبدءًا، ولكن يصدر حكمًا في حالة معينـة هي أسرة كسرى التي اختلفت في وراثة العرش فولت أمرها امـرأة، فقـال هـذا الرسـول ذلك نبوءة لما سيحدث بالفعل، ولا يمكن أن يكون الرسول أراد مبدءًا لأمـرين، الأول : أن الإسلام لا يميز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والرسول نفسـه يقـول : "إن النساء شقائق الرجال"، والأمـر الثـاني : أنـه لـو كـان مبـدءًا لخـالف مـا جـاء في القرآن الكريم عندما امتـدح امـرأة هي ملكـة سـبأ، واعـترف بحكمتهـا والتجائهـا إلى الشورى، وأنها جنبت شعبها الدخول في حرب.. الخ، وقال : "قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلأ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ * قَالُوا نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَـدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ" (يوسف : 32 ـ 33).

فضلاً عن أن الراوي الوحيد لهذا الحديث وهو أبو بكرة وقع عليه عمر بن الخطاب حد القذف، ورفض أن يتوب فحقت عليه الآيـة : "وَلا تَقْبَلُـوا لَهُمْ شَـهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ" (النور : 4)، ولكن المحدثين والفقهاء غضوا النظر عن هذا لأنه صحابي !!

إن هذا الحديث غيب المرأة عن العمـل في المجتمـع، فأخسـر المجتمـع مـا كـان يمكن أن يكسبه من النابغات، كما جنى على المرأة وهي نصف المجتمع فحرمهـا حقـاً لها.

وأخيرًا فلا جدال في أن حديثاً مثل "أطع الأمير وإن جلد ظهرك وغصب مالـك" لا يمكن أن يثمر إلا شعبًا ذليلاً خاضـعًا يقبـل اسـتبداد الحـاكم في أسـوأ صـورة أن يجلـد الظهر ويأخذ المال !! فأين هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ وأين هـو من المبدأ العام الذي وضعه الرسول "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" ؟ وأين هو من الحديث الـذي يجعـل ممن يجبـه الحـاكم الظـالم بظلمـه فقتلـه فهـو وحمـزة بن عبـد المطلب ــ سيد الشهداء ــ سواء.

إن هذه الأحاديث الأخيرة هي وحدها التي يمكن أن تكبح جماح الحاكم وأن تحـول دون أن تفسده السلطة تمامًا فيرى نفسـه حاكمًـا تطبـق أوامـره دون معارضـة ودون تردد، إن هذه الأحاديث هي التي تبقى في كـل نظـام وفي كـل عهـد هامشًـا هامًـا من الحرية هو الضمان دون الفساد والاستبداد.

وقد جاء حديث "أطع الإمام وإن جلد ظهرك وغصب مالك" ليقضي عليها وليظهـر على أساس شعب العبيد.

وهناك أحاديث عديدة تحرم الموسيقى وتحرم الفن وتجازي من يسـمع المعـازف بأن يصب "الإنك" وهو الرصاص المصهور في أذنيه، فضـلاً عمـا أشـرنا إليـه في جنايـة قبيلـة "حـدثناط عن وضـع مئـات الأحـاديث عن العـذاب من المـوت حـتى القـذف في الجحيم أبد الدهر، مما قهر النفوس ومئات الأحاديث عن الغيب هي قطع من الخرافــة جعلت عقلية المسلمين عقلية غبية نقلية.